

بسم الله الرحمن الرحيم

حكم الإجهاض بسبب الإغتصاب وتغيير الجنس في الإسلام

بحث مقدم إلى الدورة الخامسة والعشرين لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة
في 4 شعبان 1444 هـ الموافق 23 فبراير 2023 م

الدكتور محمد علي البار

رئيس قسم أخلاقيات الطب

المركز الطبي الدولي بجدة

الدكتور حسان شمسي باشا

استشاري أمراض القلب

في مستشفى الدكتور غسان فرعون بجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ، وعلى الآل والصحب الكرام .. لا شك أن قضية "إجهاض جنين الإغتصاب" تشغل الرأي العام الإسلامي والعربي، خاصة بعد أن ابثت الأمة الإسلامية بجراح عميقة على مرأى ومسمع من العالم. فالتاريخ يشهد بكل أسى وحزن على ما ارتكبه الصرب من الإغارة على سكان البوسنة والهرسك المسلمين في التسعينات من القرن العشرين، واغتصبوا النساء المسلمات العفيفات.. حتى احترن في مصير حملهن الحرام، الذي لم يكن لهن فيه حول ولا قوة.. كما شهد العالم المآسي المروعة من الإغتصاب الجماعي في الشيشان، والعراق، وسوريا، وغيرها من البلدان، إضافة إلى ما يحدث في سجون بعض الدول العربية والإسلامية من إغتصاب للنساء السجينات، وقد يكون على مرأى من أزواجهم أو أقاربهم.

و رغم عدم وجود إحصائيات دقيقة، فإن العالم العربي والإسلامي يشهد تصاعداً مستمراً ومخيفاً في جرائم الاغتصاب والتحرش الجنسي ، فمعظم حالات الاغتصاب تحدث لفتيات صغيرات والكثيرات منهن تحت سن البلوغ.

وقد يكون المغتصبُ معروفاً للطفلة الضحية مثل الجار أو المشرف.. أو المدرس أو زوج الأم ..أو السائق وغيره) ، إلا أنه ومع انتشار إدمان الكحول والمخدرات .. والمنشطات وانحراف السلوكيات، أصبحنا نشهد جرائم اغتصاب المحارم في الأسرة ، فتجد الابن الذي يغتصب أخته أو قريبته ، والخال الذي يغتصب ابنة أخته ، أو حتى الأب الذي يغتصب ابنت زوجته وأحياناً يغتصب ابنته ذاتها اذا كان مدمناً للخمر أو المخدرات، وغير ذلك من جرائم يشيب معها الولدان.

ومن المستجدات في عالم اليوم مسألة "تغيير أو تحويل الجنس" التي طغت على وسائل الإعلام بشكل كبير، ودعمتها المؤسسات في الغرب بشكل قوي على أساس حرية الفرد والاختيار.. فيأتي إنسانٌ طالباً تغيير جنسه من ذكر الى أنثى أو العكس ، من خلال أخذ هرمونات جنسية ، و إجراء عمليات جراحية لاستئصال أعضائه التناسلية ، وزراعة أعضاء تناسلية ظاهرية للجنس الآخر الذي يرغب في التحول إليه.. رغم أن أعضاءه الجنسية وكروسوماته، وكل ما فيه ينتمي للجنس الذي هو فيه.. ثم يدّعي في ذلك كله أنه ضحية ، وأنه ما كان ينبغي أن يُخلق على هذه الشاكلة ، وحاشا لله أن يكون خَلَقَه كما يدّعي ، وسبحان القائل: " ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير".

فعندما يستجيب الشخص لإغواء الشيطان، ويغيّر جنسه من ذكر إلى أنثى أو العكس،

سيكون مسخاً فلا هو ذكرٌ ولا هو أنثى؛ لأنّ هذا التغيير سيكون في ظاهره فقط. وأي تغيير في جنس الانسان من ذكر إلى أنثى أو العكس سوف يؤثر تأثيراً كبيراً في مسائل الأحوال الشخصية والشرعية ، كما يؤدي الى انهيار العلاقة الزوجية ، لأننا سنكون أمام علاقة إما بين رجلين أو امرأتين وهذا لا يجوز شرعا ولا قانوناً.

وقد تلقينا دعوة كريمة من معالي الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو الأمين العام لمجمع الفقه الاسلامي الدولي ، للمشاركة ببحث حول هذين الموضوعين الهامين " الإجهاض بسبب الإغتصاب" و " تغيير الجنس في الإسلام" للدورة الخامسة والعشرين لمجمع الفقه الإسلامي الدولي. جعلنا البحث في فصلين مستقلين.. فكان الفصل الأول عن "إجهاض المرأة المغتصبة".. وأما الفصل الثاني فكان عن "تغيير الجنس في الإسلام".

فإن وُفقنا في ذلك فله الحمد والمنة .. وإن قصّرنا فمن أنفسنا ، والله الهادي إلى سواء السبيل.

د. محمد علي البار

د. حسان شمسي باشا

الفصل الأول

إجهاض المرأة المعتصبة

تعريف الإجهاض

الإجهاض في اللغة يطلق على صورتين: إلقاء الحمل ناقص الخلق، أو ناقص المدة، من المرأة ، وسواء أكان الإلقاء بفعل فاعل أم تلقائياً ، يقال: أجهضت الحامل، أي: أخرج جنينها لغير تمام، وأجهضت الحامل، أي: ألفت ولدها لغير تمام).¹ ويقال: أجهضت الناقة والمرأة ولدها إجهاضاً، أي أسقطته ناقص الخلقة فهي جهيضة ومجهضة²

والإجهاض طبياً هو فقدان الحمل بصورة تلقائية أو متعمدة قبل الأسبوع العشرين، إذ تنتهي حوالي 10 إلى 20 بالمائة من حالات الحمل بالإجهاض، ويُعتقَد أن العدد الحقيقي أكبر من ذلك ، فالعديد من حالات الإجهاض تحدث في بداية الحمل دون أن تدرك المرأة أنها حامل.³ وأغلب حالات الإجهاض تقع في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل ، عندما يقذف الرحم محتوياته بما في ذلك الجنين وأغشيته، ويكون في أغلب حالاته محاطاً بالدم، أما الإجهاض بعد الشهر الرابع، فيشبه الولادة إذ تتفجر الأغشية أولاً وينزل منها الحمل ثم تتبعه المشيمة)⁴

لمحة عن الإجهاض عبر العصور

ومما لا شك فيه أن الشرائع اتفقت على حفظ الأنفس، فقد جاءت الشرائع بالمحافظة على الضروريات الخمس: (الدين، والنفس، والعرض، والعقل، والمال)، وفي الإجهاض إخلالاً بمصلحة من هذه المصالح الضرورية التي اتفقت الشرائع على المحافظة عليها.

وقد ضربت جاهلية العرب أغلظ الأمثلة في قتل النفس البشرية، فكانت تئد مواليدها من الاناث { وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ } [التكوير 8] خشية الفقر والعار وهذا أشد جرماً من الإجهاض.. ونُقِل عن قدامى الأطباء المسلمين وصفات لإسقاط الحمل، لكنها كانت محصورة في دوافع طبية، كأن تكون الأم صغيرة لا تحتمل الحمل، أو عندما يكون في الحمل آفة وزيادة لحم يضيق على الولد الخروج. وقد عُرف الإجهاض منذ قرون عديدة، و اعتبرته الديانة اليهودية ممنوعاً ويعاقب فاعله بالغرامة المالية التي يقررها القاضي.

¹لسان العرب، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، مادة "جهض"

²المصباح المنير: احمد بن محمد المقرئ، المكتبة العلمية، بيروت

³ Kapp N, Lohr PA. Modern methods to induce abortion: Safety, efficacy and choice. Best Pract Res Clin Obstet Gynaecol. 2020 Feb;63:37-44.

⁴د. محمد علي البار: خلق الإنسان بين الطب والقرآن، الدار السعودية للنشر والتوزيع- جدة

وأما النصارى فقد قامت الكنيسة الكاثوليكية في القرن السابع الميلادي بالحكم باعدام كل امرأة تجهض نفسها، أو تقبل الإجهاض بمساعدة غيرها، ثم قامت الدول النصرانية في أوروبا في القرن التاسع والعاشر والحادي عشر في تنفيذ هذا الحكم الجائر. ولكن منذ القرن السادس عشر خففت هذه العقوبات إلى السجن والجلد بدلاً من الإعدام ، وكانت أول دولة في أوروبا تسمح بالإجهاض حسب الطلب هي روسيا البلشفية سنة 1920 ، عندما أصدر ستالين أمره بذلك، وأصبح الإجهاض يُجرى في مستشفيات الدولة مجاناً حسب الطلب، ولذلك أول مرة في التاريخ ، إلا أن ستالين غير رأيه عام 1935م عندما أصدر قراراً بمنع الإجهاض، إلا إذا كان هناك سبب طبي تقررره لجنة من الأطباء ، وجعل هناك عقوبة على من يُقدم على الإجهاض بدون سبب طبي.

وفي عام 1936م بدأت الدول الاسكندنافية بالسماح بالإجهاض حسب الطلب، وتابعتها على ذلك كثير من الدول مثل أيسلندا عام 1935 و السويد والدنمارك عام 1938 و اليابان عام 1948 و الصين في الستينيات (الثورة الثقافية) و بريطانيا العظمى وهايتي 1967 و الهند عام 1971 والولايات المتحدة عام 1973. ووفقاً لأحدث الإحصائيات، يبلغ عدد حالات الإجهاض المتعمدة في العالم 55.7 مليون حالة في كل عام وهو معدل أعلى مما كان يعتقد الباحثون سابقاً (حيث كان المعدل 50 مليون حالة سنوياً) ، ونصف هذه الحالات تعتبر غير آمنة . وتعرّف منظمة الصحة العالمية الإجهاض غير الآمن كإجراء لإنهاء الحمل من قِبل أشخاص غير مدربين بشكل مناسب، أو يستخدمون طريقة غير موصى بها أو كليهما. تؤدي عمليات الإجهاض غير الآمن إلى عبء كبير من المضاعفات ووفيات الأمهات والتكاليف.⁵ وتشير التقديرات الحديثة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى حدوث حوالي 25 مليون حالة إجهاض غير مأمون في العالم كل عام ، و معظمها في البلدان النامية.. مما يسبب حوالي 50000 حالة وفاة من الحوامل وأكثر من خمسة ملايين حالة من المضاعفات..و تقدر التكاليف السنوية لعلاج المضاعفات التي يسببها الإجهاض غير المأمون بحوالي 553 مليون دولار أمريكي. وفي البلدان المتقدمة، يقدر أن 30 امرأة تلقى حتفها في كل 100 000 حالة إجهاض غير مأمون. ويرتفع هذا العدد إلى 220 حالة وفاة في كل 100 000 حالة إجهاض غير مأمون في البلدان النامية، وإلى 520 حالة وفاة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشكل القارة الإفريقية 29% من جميع حالات الإجهاض غير المأمون ، و62% من جميع حالات الوفاة المرتبطة بالإجهاض.⁶

⁵ Cameron S. Recent advances in improving the effectiveness and reducing the complications of abortion. F1000Res. 2018 Dec 2;7:F1000 Faculty Rev-1881

WHO: ⁶الوقاية من الإجهاض غير المأمون ، 25 أيلول/سبتمبر 2020

ومن الجدير بالذكر أن معظم دول العالم أصبحت تسمح بالاجهاض في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل بمجرد طلب المرأة الحامل لذلك ، وأما بعد تلك الفترة فينبغي أن يكون هناك سبب طبي أيضا ، والسبب الرئيسي لهذه الحالات هو انتشار العلاقات الجنسية بين المراهقات ، والتي تؤدي الى الحمل بسبب عدم استعمال وسائل منع الحمل المتاحة ، رغم أن هذه المسائل تدرّس في المدارس الابتدائية من سن 12 سنة فما فوق .

وبما أن الكاثوليك يحزّمون الاجهاض بشدة، فإنهم يعارضون عمليات الاجهاض في أي وقت كان ، بل ويعتبرون البويضة المخصبة وهي في المختبر (مثل أطفال الأنابيب) إنساناً كاملاً لا يجوز الاعتداء عليه ، ولهذا فإن كثيرا من الكاثوليك المتدينين في الولايات المتحدة الامريكية يقومون بمهاجمة مراكز إجراء الاجهاض والاعتداء عليها، بل وقتل الأطباء الذين يمارسون عمليات الاجهاض ، وقد تم بالفعل قتل عدد من هؤلاء الأطباء ، وأقفلت هذه المراكز المعتمدة للإجهاض .

وموضوع الاجهاض من المواضيع الهامة جدا في الاعلام الامريكي وفي الانتخابات المحلية والرئاسية، وذلك منذ أن قامت المحكمة العلية سنة 1973م باباحة الاجهاض في الأشهر الثلاثة الأولى بمجرد طلب المرأة الحامل، بصرف النظر عن سنّها ، وأما بعد هذه الفترة فينبغي ان يكون هناك سبب طبي حتى يتم الاجهاض.

وما زالت بعض الدول تحظر الإجهاض تماماً، بينما تسمح به دول في حالات معينة لا سيما الاغتصاب، وتبيحه دول أخرى تماماً بشرط أن يكون ما دون الأسبوع الثاني عشر من الحمل. ويتمثل هذا التنوع في أربع مجموعات كبيرة من الدول بحسب معلومات موقع "مركز حقوق التناسل" الدولي لعام 2015.

أولاً، الدول التي تحظر الإجهاض، ولا تسمح به إلا لإنقاذ حياة الأم أو لأسباب صحية قوية: عربياً مصر، ليبيا، السودان، موريتانيا، الصومال، اليمن، الإمارات، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، العراق، سورية، لبنان، فلسطين. وواقع الأمر أن الاجهاض يجرى في بعض هذه الدول وبشروط مخففة جداً في الأشهر الثلاثة الأولى، وقد اشتهرت لبنان باجراء هذه العملية كما أن تونس سمحت رسمياً باجراء الاجهاض حسب الطلب في الاشهر الثلاثة الاولى من الحمل منذ أيام الرئيس بورقيبة ، كما أن تركيا قد سمحت بالاجهاض بشروط مخففة جدا في الاشهر الثلاثة الأولى من الحمل . أما في البلاد العربية والاسلامية الأخرى فإن الاجهاض يجرى بدون الرجوع الى القانون وبأعذار مختلفة ومن بينها حمل السفاح .

ومن آسيا وأوقيانوسيا إيران، أفغانستان، سريلانكا، الفلبين، ميانمار، بنغلادش، بروناي، تيمور الشرقية، جزر سليمان.

ومن أفريقيا جنوب السودان، مالي، ساحل العاج، السنغال، أفريقيا الوسطى، أوغندا، نيجيريا، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، ملاوي، تنزانيا، أنغولا، مدغشقر. ومن أوروبا أندورا وجمهورية إيرلندا. ومن الأمريكتين المكسيك، الدومينيكان، هايتي، غواتيمالا، السلفادور، هندوراس، نيكاراغوا، باناما، تشيلي، البرازيل، الباراغواي، سورينام، فنزويلا.

ثانياً، الدول التي تسمح بالإجهاض للحفاظ على الصحة: عربياً: الأردن، الكويت، قطر، الجزائر، المغرب. وفي آسيا وأوقيانوسيا باكستان، اندونيسيا، المالديف، كوريا الجنوبية، تايلاند، نيوزيلندا. ومن أفريقيا إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، بوروندي، تشاد، النيجر، الكاميرون، غينيا الاستوائية، غينيا، ليبيريا، سيراليون، توغو، غانا، بنين، بوركينا فاسو، زيمبابوي، ناميبيا، سوازيلاند، ليسوتو. ومن أوروبا إيرلندا الشمالية (منذ عام 2018 بدأت في تغيير القوانين حيث يكون الاجهاض حسب الطلب)، وبولندا، وموناكو. ومن الأمريكتين جامايكا، كوستاريكا، ترينيداد، كولومبيا، الإكوادور، البيرو، بوليفيا، الأرجنتين.

ثالثاً، الدول التي تسمح بالإجهاض على أسس اجتماعية واقتصادية: آسيوياً الهند واليابان وتايوان. أوروبياً بريطانيا وآيسلندا وفنلندا وقبرص. وأفريقياً زامبيا.

رابعاً، الدول التي تسمح بالإجهاض ما دون الأسبوع 12 من الحمل: عربياً البحرين وتونس. ومن آسيا وأوقيانوسيا تركيا، الصين، أستراليا، فيتنام، كوريا الشمالية، منغوليا. ومن أفريقيا موزامبيق وجنوب أفريقيا. ومن الأمريكتين الولايات المتحدة، كندا، كوبا، بورتوريكو، غويانا، الأوروغواي. بالإضافة إلى كل دول غرب أوروبا وشرقها باستثناء المذكورة في التصنيفات السابقة. وكذلك كل دول الاتحاد السوفييتي السابق (موزعة بين أوروبا وآسيا) بما فيها روسيا.

تصنيف الإجهاض

وقد قُسم الإجهاض إلى ثلاثة أصناف هي: العفوي، والعلاجي، والاجتماعي (الجنائي)، وهذا التقسيم بحسب دوافعه ومبرراته:

1. الإجهاض التلقائي الذاتي: وهو الذي يحصل بغير إرادة المرأة، حيث يعمل الرحم على طرد جنين لا يمكن أن تكتمل له عناصر الحياة، وتحدث معظم حالات الإجهاض التلقائي بسبب عدم نمو الجنين بشكل

طبيعي. وتترافق حوالي 50% من حالات الإجهاض التلقائي بالكروموسومات الزائدة أو المفقودة. و قد تؤدي حالة الأم الصحية -في حالات قليلة- إلى الإجهاض التلقائي. ومن أمثلتها داء السُّكري غير المسيطر عليه، و مَرَضُ الغُدَّةِ الدَّرْقِيَّةِ، ومشاكل في الرحم.⁷ وقد يحدث بسبب خلل في جهاز المرأة التناسلي، أو بسبب حمل شيء ثقيل، أو توتر نفسي شديد ، أو شربها لدواء مضر بالحمل والجنين... الخ

2. الإجهاض الاجتماعي (الجنائي في البلاد التي تحرم الاجهاض): وهو الذي يُتعمد فيه إنهاء الحمل بطريقة غير شرعية، والذي يجريه أشخاص غير متخصصين وفي كثير من الأحيان المختصين من الاطباء او هيئة التمريض المدربة ، عن طريق شرب دواء معين، أو إدخال أدوات صلبة في المهبل؛ أو ضغط عنيف على جدار البطن والظهر وغير ذلك، لهدف واحد وهو التخلص من الجنين لسبب من الأسباب ، كالتستر على الفاحشة (حمل من سفاح، أو زنا، أو زنا محارم، أو اغتصاب) ، وقد يجرى ذلك في عيادات طبية بإشراف أطباء متخصصين؛ تحت ذريعة إنقاذ فتيات قُصر أو نساء من حمل غير مرغوب فيه، مقابل مبالغ مالية خيالية!

3. الإجهاض العلاجي: وهذا النوع من الإجهاض الذي يستدعي اللجوء إليه وجود مرض قد يزداد باستمرار الحمل وفي الحالات التي يكون قد تجاوز الحمل ثلاثة اشهر فلا بد من وجود سبب قوي لاحداث الاجهاض مثل ان يزداد المرض بصورة كبيرة باستمرار الحمل وما هو أشد من ذلك ان يكون استمرار الحمل خطراً على حياة المرأة الحامل وفي هذه الحالة يتم الاجهاض ولو كان في أواخر الحمل، وفي هذه الحالات تتم الولادة قبل الميعاد ولا تسمى اجهاضاً لأن الجنين يمكن انقاذ حياته . وتجرى هذه الحالات في مستشفيات مجهزة وبإيد أطباء مختصين.^{8،9}

أنواع الإجهاض عند الأطباء

أما أنواع الإجهاض عند الأطباء فهي متعددة، وذلك راجع إلى مرحلة الحمل، إضافة إلى الدافع لذلك. فُقسم الإجهاض باعتبار المرحلة التي تم فيها والأسباب الطبية لوقوعه إلى:

1. الإجهاض المهدد (Threatened): ويحدث فيه نزيف مهبلي في الثلث الأول من الحمل، وفي 50% من هذه الحالات، يستمر الحمل حتى نهايته الطبيعية.

2. الإجهاض الحتمي، ومعناه موت الجنين، وخروجه بفعل انقباض الرحم

⁷ Van Leer P. Preventing Spontaneous Abortion with Progestin Therapy. Am Fam Physician. 2019 Jul 1;100(1):Online. PMID: 31259502.

⁸ - د. محمد علي البار: مشكلة الإجهاض دراسة طبية فقهية، جدة: الدار السعودية للنشر
⁹د. فريدة صادق زوزو ، النسل: دراسة مقاصدية في وسائل حفظه على ضوء تحديات الفقه المعاصر، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، ٢٠٠٢م

3. الإجهاض غير الكامل: إذا خرجت المواد المكونة للجنين أو للمشيمة ولكن بقي بعضٌ منها داخل الرحم.
4. الإجهاض الفأنت أو الصامت (المختفي) (Missed abortion) وفيه تبقى الأنسجة المشيمية داخل الرحم، ولكن الجنين يكون متوفى أو لم يتكوّن أصلاً ، أو تمتصه أجهزة الرحم .
5. الإجهاض الكامل: إذا خرجت جميع الأنسجة الخاصة بالحمل، يعتبر الإجهاض كاملاً ، وهذا أمر شائع في حالات الإجهاض التي تحدث قبل 12 أسبوعاً من الحمل.
6. الإجهاض الإنتاني، وهو الناتج بعد حدوث التهابات في الرحم.

وبفضل الله، ثم بوجود أجهزة التصوير بالموجات فوق الصوتية (السونار)، أصبح من السهل الآن تحديد ما إذا كان الجنين قد توفي أو لم يتشكل أبداً .
ويمكن تسريع الإجهاض بتناول الأدوية التي تجعل الجسم يطرد أنسجة الحمل والمشيمة. ويمكن أخذ الدواء عن طريق الفم أو عن طريق الإدخال في المهبل.
وهناك خياراً آخر وهو إجراء جراحي بسيط يدعى شفط التوسيع والكشط (D&C) وخلال هذا الإجراء، يقوم الطبيب أو الطبيبة بتوسيع عنق الرحم وإزالة الأنسجة من داخل الرحم. وتكون المضاعفات عادة نادرة الحدوث¹⁰

الإجهاض عند الفقهاء:

قسم الفقهاء الإجهاض، أو بالأحرى التعدي على الجنين، إلى قسمين:

- 1- الإجهاض قبل نفخ الروح
- 2- الإجهاض بعد نفخ الروح

فأصبح "نفخ الروح" هو الاعتبار والأساس في التقسيم، ومنه تحريم أو إباحة الإجهاض في الشريعة الإسلامية؛ إضافة إلى مجموعة من القواعد المكملة، والتي تختلف من مذهب لآخر.
ولا خلاف بين الفقهاء في أن الجنين يمر بمراحل أو أطوار، أخطرها مرحلة التخلق ونفخ الروح فيه، فإذا ما بلغها حُرّم الإجهاض لغير سبب حياة الأم.

متى نحكم بأن الجنين قد نفخت فيه الروح؟

¹⁰الإجهاض: موقع مايو كلينيك على النت.

ونفخ الروح يكون بعد مائة وعشرين يوماً من العلق، كما ثبت في الحديث الصحيح الذي رواه عبد الله بن مسعود، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نطفة ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ، أَوْ سَعِيدٍ" رواه البخاري و مسلم. فقله صلى الله عليه وسلم: "تم ينفخ فيه الروح" جعل هذا بعد أطوار النطفة، والعلقة، والمضغة، وقد كان لكل طور أربعون يوماً، فمجموع ذلك مائة وعشرون يوماً . وقد اجمع الفقهاء والعلماء على أن نفخ الروح يحدث بعد 120 يوماً منذ التلقيح.

حكم الإجهاض عند الفقهاء

يختلف حكم الإجهاض بحسب اختلاف أطوار نمو الجنين، وفيما يلي ذكر الأقوال حسب هذه الأطوار.
أولاً: إجهاض الجنين بعد نفخ الروح.
 اتفق علماء الأمة بجميع مذاهبها على تحريم إجهاض الجنين بعد نفخ الروح فيه، أي بعد مرور أربعة أشهر من بداية الحمل.

واستدلوا لذلك بأدلة منها:

أولاً: الحمل بعد نفخ الروح فيه أصبح نفساً محترمة يحرم التعرض لها بشيء من الضرر ، ومن ذلك القتل لعموم قوله تعالى: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) [سورة المائدة ٣٢].
ثانياً: قوله تعالى: (وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) [سورة التكويد ٨ ، ٩].
ثالثاً: إيجاب الرسول صلى الله عليه وسلم الغرة بقتله؛ فإن ذلك مؤداه اعتبار الجنين بعد الشهر الرابع إنساناً تثبت له كل الحقوق التي تثبت للذي انفصل عن أمه حياً.¹¹ فوجوب الدية في قتله دليل على تحريم إسقاطه؛ إذ لو كان جائزاً لما وجبت به عقوبة. فقد روى البخاري عن أبي هريرة، أنه قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة: عبد أو أمة، ثم إن المرأة التي قضى لها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنيتها وزوجها، وأن العقل على عصبنتها".
 والأصل في الإجهاض بعد نفخ الروح الحظر والتحريم إلا للضرورة الطبية؛ أي أن استمرار الحمل يضر بصحة الأم ويهدد حياتها. وقد اختلف الفقهاء في مسألة تجويز الإجهاض بعد نفخ الروح بين فريق مانع

¹¹د. فريدة صادق زوزو ، النسل: دراسة مقاصدية في وسائل حفظه على ضوء تحديات الفقه المعاصر، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، ٢٠٠٢م

بإطلاق، وبين فريق مجيز عند توفر دواعٍ ومبررات، استناداً لقواعد وشروط " الضرورة"، ولكن " الضرورة
تقدر بقدرها"، والضرورة القصوى هنا هي حياة الأم الحامل لأن حياتها تقدم على حياته فهي أصله وأما هو
فهو فرع . فإذا كان لنا شرعاً أن نرتكب أدنى المفسدتين دفعاً لأعظهما، ونحصّل أعظم المصلحتين، بتفويت
أدناهما، فإن إنقاذ الأم أعظم مصلحة من إنقاذ الجنين للأسباب التالية:

الأول: الأم هي أصل الجنين، متكون منها، فإنقاذها أولى.

ثانياً: أن الأم غالباً ما يكون لها أطفال، ومن الممكن أن يتعرضوا لمتاعب كثيرة بعد وفاة أمهم، والأسرة كثيراً
ما تتمزق إذا فقدت أحد أعضائها البارزين، فكم من طفل تشرد، وساءت تربيته بسبب فقدانه لأمه، وأهمية
الأم في الأسرة عظيمة جداً ؛ إذ إنها أصل المجتمع، بخلاف الجنين فلا تعلق به لأحد.

ثالثاً: حياة الأم قطعية ومستقرة ، وحياة الجنين محتملة، والظني أو الاحتمالي لا يعارض القطعي المعلوم،
فإنقاذ الأم أولى.

رابعاً: الأم أقل خطراً، وتعرضاً للهلاك من الجنين في مثل هذه الظروف، مما يجعل إنقاذها أكثر نجاحاً من
إنقاذ جنينها¹².

ولابد من التنويه إلى أن الضرورة العلاجية التي تبيح الإجهاض بعد نفخ الروح حالات نادرة في ظل التقدم
الطبي الهائل، فقد أصبح بالإمكان إجراء بعض التدخلات الجراحية أثناء فترة الحمل مثل جراحات القلب
المفتوح وتوسيع الصمامات وغيرها، إلا أن هناك حالات معينة يصعب علاجها، وتحمل معدل وفيات عالٍ
بين الحوامل؛ وعلى سبيل المثال، ارتفاع الضغط الرئوي الأولي Primary Pulmonary Hypertension.
وقد اختارت اللجنة العلمية للموسوعة الفقهية التي تصدرها وزارة الأوقاف بالكويت جواز إسقاط الجنين وإن
نفخ فيه الروح إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لإنقاذ أمه من هلاك محقق، وقالت: "الحفاظ على حياة الأم إذا
كان في بقاء الجنين في بطنها خطر عليها أولى بالاعتبار"

وجاء في قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم (140)، تاريخ 1407/6/20هـ: "بعد
الطور الثالث، وبعد إكمال أربعة أشهر للحمل، لا يحل إسقاطه إلا أن يقرر جمع من الأطباء المتخصصين
الموثوقين أن بقاء الجنين في بطن أمه يسبب موتها، وذلك بعد استنفاد كافة الوسائل لإنقاذ حياته، وإنما
رخص الإقدام على إسقاطه بهذه الشروط دفعاً لأعظم الضررين، وجلباً لعظمي المصلحتين".

12 أ. د. محمد بن يحيى بن حسن النجيمي: الإجهاض أحكامه وحدوده في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، و"تنظيم النسل" للدكتور عبد الله الطريقي، ص 231.

وفي القرار الرابع بشأن موضوع اسقاط الجنين المشوه خلقياً لمجلس المجمع الفقهي الاسلامي برابطة العالم الاسلامي في دورته الثانية عشر المنعقد بمكة المكرمة في الفترة 15 رجب 1410هـ الموافق 10 فبراير 1990م قرر ما يلي :

"- إذا كان الحمل قد بلغ مائة وعشرين يوماً ، لا يجوز اسقاطه ، ولو كان التشخيص الطبي يفيد أنه مشوه الخلق ، إلا إذا ثبت بتقرير لجنة طبية ، من الاطباء الثقات المختصين ، أن بقاء الحمل ، فيه خطر مؤكد على حياة الام ، فعندئذ يجوز اسقاطه ، سواء كان مشوهاً أم لا ، دفعاً لأعظم الضررين .

- قبل مرور مائة وعشرين يوماً على الحمل ، إذا ثبت وتأكد بتقرير لجنة طبية من الأطباء المختصين الثقات _ وبناء على الفحوص الفنية ، بالاجهزة والوسائل المختبرية _ أن الجنين مشوه تشويهاً خطيراً ، غير قابل للعلاج ، وأنه إذا بقي وولد في موعده ، ستكون حياته سيئة ، وآلاماً عليه وعلى أهله ، فعندئذ يجوز إسقاطه بناء على طلب الوالدين ، والمجلس إذ يقرر ذلك : يوصي الاطباء والوالدين بتقوى الله والتثبت في هذا الامر".

وقد اعتمدت وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية هذه القرارات وأصدرت تعميماً للأطباء باعتماده وتنفيذه .

ثانياً: إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه.

وتشمل هذه المرحلة إجهاض الجنين في أطواره الثلاثة الأولى: النطفة والعلقة والمضغة، وقد انقسم فيها الفقهاء إلى محرمٍ ومانعٍ للإجهاض في أي مرحلة من مراحل تخلق الجنين، وبين مجيزٍ لذلك في مرحلة المضغة غير المخلقة، وبين مبيحٍ للإسقاط في مرحلة الأربعين يوماً، وبين مبيحٍ بإطلاق .. فللفقهاء في حكم الإجهاض في هذه المرحلة خمسة اتجاهات فقهية:

الاتجاه الأول: تحريم الإجهاض في جميع أطوار هذه المرحلة.

واستدلوا بما رواه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا الرسول ﷺ قال: (إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة...) أخرجه البخاري ومسلم.

ففيه دلالة على أن بدء مراحل الخلق والتكوين في النطفة، وما كان كذلك لم يجز التعدي عليه وإسقاطه، وما بعده من الأطوار من باب أولى.

وكذلك فإن إيجاب الغرة على من أجهض ما في البطن بسبب التعدي المستلزم للإثم دليل على عدم جواز الاعتداء عليه.

الاتجاه الثاني: كراهة الإجهاض في طور النطفة، والتحريم فيما بعدها.

ويستدل لأصحاب هذا الاتجاه على تحريمه في طور العلقة والمضغة بأدلة أصحاب الاتجاه الأول. وأما قولهم بكرهته في مرحلة النطفة فلعله لترددهم بين انعقاد الحمل وعدم انعقاده في هذه المرحلة، واحتمال التصوير وعدمه.

الاتجاه الثالث: جواز الإجهاض في مرحلة النطفة ، والتحریم فيما عداها.

واستدلوا بحديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكاً فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظمها) أخرجہ مسلم.
ففي الحديث دلالة على أن تصوير الجنين وخلقها يكون في الأربعين الثانية فلزم من ذلك أن يكون في الأربعين الثانية لحماً وعظماً، فلم يجز التعرض له بالإجهاض، وقبلها ليس بشيء فجاز إسقاطه. ولإلقاء النطفة شروط:

أولاً: ألا يكون في ذلك ضرر على الأم، لا حالاً، ولا مآلاً.

ثانياً: أن يكون ذلك برضا الزوجين.

ثالثاً: أن يكون في ذلك تحقيق مصلحة، أو دفع مفسدة؛ لأن إلقاء النطفة إذا كان خلواً من المصلحة كان منافياً لمقصود الشارع من تكثير النسل.

رابعاً: ألا يكون الحامل على ذلك (الإجهاض) سوء ظن بالله، وذلك خوفاً من العالة والفقر.

الاتجاه الرابع: جواز الإجهاض في مرحلتی النطفة والعلقة، وتحريمه في مرحلة المضغة.

ودليلهم: ما ذكر من عدم تصوير الجنين في هاتين المرحلتين تصويراً تميزه القوالب بخلاف مرحلة المضغة فإنه يكون قد تصور وبانت فيه خلقة الأدمي فحرم التعدي عليه بالإجهاض.

الاتجاه الخامس: جواز الإجهاض في جميع أطوار هذه المرحلة.

ولهم على ذلك أدلة منها:

الدليل الأول: إن كل ما لم تحل فيه الروح لا يبعث يوم القيامة، وما لا يبعث لا اعتبار لوجوده، وما كان كذلك فلا حرمة في إجهاضه.

الدليل الثاني: إن الجنين ما لم يتخلق فليس بآدمي، وإذا لم يكن آدمياً فلا حرمة له، فجاز إسقاطه.

الدليل الثالث: يجوز إسقاط ما لم تنفخ فيه الروح قياساً على العزل¹³.

يبح ذلك المذهب الزيدي وبعض الأقوال في المذهب الحنفي والمذهب الحنبلي وأقلها في المذهب الشافعي .

¹³ الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة (بتصرف)

الإغتصاب

الاغتصاب جريمة قبيحة محرمة في كافة الشرائع ، وعند جميع العقلاء وأصحاب الفطر السوية ، وجميع النظم والقوانين الأرضية تقبّح هذه الفعلة الشنيعة. ولا نعجب إذا علمنا أن أكثر هذه الجرائم إنما تحدث في المجتمعات المنحلة ، والتي يريد أهلها من المسلمات أن يكنّ مثلهن في التحصّر المزعوم. وقد أظهرت دراسات غربية أن أكثر هؤلاء المغتصبين هم من أصحاب الجرائم ، ويفعلون فعلتهم تحت تأثير الخمر أو المخدرات ، وأنهم يستغلون مشي ضحيّتهم وحدها في أماكن منعزلة ، أو بقاءها في بيتها بمفردها ، أو خروج المرأة بالبسة بصورة مثيرة ، كل ذلك يؤدي إلى وقوع تلك الجريمة. وحسب أحدث الإحصائيات فإن 407000 امرأة و53000 رجل أغتصب في الولايات المتحدة خلال عام 2019 ، أي أنه في كل 70 ثانية تُغتصب امرأة في أمريكا!. وفي أمريكا اللاتينية وأوروبا أضعاف هذه الحوادث.

هل يمكن إثبات الاغتصاب بالوسائل الطبية الحديثة ؟

اتفق أهل الشرع الاسلامي على أن الزنا لا يثبت بأقل من أربعة من الشهود، بخلاف سائر الأمور الأخرى، لقوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ"النور:4 ومن شرط الشهادة أن تكون بمعينة فرجه في فرجها، وأن تكون بالتصريح لا بالكناية. ومعضلة الاغتصاب هي عبء الإثبات.. فلكي يتم إدانة شخص بالاغتصاب فعلياً ، تفرض قوانين بعض الدول العربية والإسلامية إما اعترافاً من المغتصب ، أو شهادة أربعة ذكور بالغين.. والحدود لا تثبت في الشرع بالاحتمالات بل بالبيّنات.. وقد تستخدم البصمة الوراثية في التحقيق الجنائي فقد جاء في قرار "مجلس المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي " بشأن البصمة الوراثية ومجالات الاستعادة منها مايلي:

"أولاً : لا مانع شرعاً من الاعتماد على البصمة الوراثية في التحقيق الجنائي ، واعتبارها وسيلة إثبات في الجرائم التي ليس فيها حد شرعي ولا قصاص ؛ لخبر : (اذْرُؤُوا الحُدُودَ بالشُّبُهَاتِ) وذلك يحقق العدالة والأمن للمجتمع ، ويؤدي إلى نيل المجرم عقابه وتبرئة المتهم، وهذا مقصد مهم من مقاصد الشريعة" . ومن القواعد الشرعية والقانونية التي يجب مراعاتها : أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته ، ولا يمكن لصاحب أي دعوى - رجلاً كان أو امرأة - أن تقبل دعواه إلا بما يثبت صحتها ، ولو كان المجال مفتوحاً لكل امرأة أن

تَدَّعي على شخص بأنه اغتصبها لامتلأت السجون بكثير من خصوم أولئك النسوة ، ولم يستطيعوا أن يثبتوا براءتهم.

فحتى وجود السائل المنوي للرجل في المرأة لا يؤكد وقوع جريمة الاغتصاب ! إذ قد يكون حصل ذلك بإرادتها فتكون مستحقة للعقوبة مثله ، ويحتمل أنها ادعت عليه بأنه اغتصبها بسبب خلاف بينهما لتوقع عليه العقوبة أو لتبتزّه.. فمن الممكن أن لا يكون قد حصل جماع ، ويكون المنى قد دخل في فرجها أو هي أدخلته.¹⁴ ومن المرجح أن تجد النساء اللاتي يبلغن عن الاغتصاب قد أصبحن موضوع تحقيق جنائي ، وقد يتم الحكم عليهن...ولهذا فإن كثيراً من الضحايا لا يبلغن عن الاغتصاب ، خوفاً من أن يحاكمن بتهمة الزنا.

عقوبة الإغتصاب

تُعدُّ جريمة الاغتصاب إحدى الجرائم المروعة، ولكن لا يوجد تقنين واضح لعقوبة الاغتصاب في قوانين عدد من الدول العربية والإسلامية.

يُعاقب المُغتصب بنفس حد الزنا الرجم حتى الموت إن كان مُتزوجاً، والجلد مئة جلدة إن كان بكرًا، بينما يختلف حكم الاغتصاب عن الزنا بالنسبة للمكرهة، فالمرأة المغتصبة ليس عليها عقوبة على خلاف الزنا. يقول ابن قدامة في المغني: وَلَا حَدَّ عَلَى مُكْرَهَةٍ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ. رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَالزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: - عُنِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا، وَالنِّسْيَانِ، وَمَا أُسْتُكِرْهُوا عَلَيْهِ... وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِكْرَاهِ بِالْإِلْجَاءِ، وَهُوَ أَنْ يَغْلِبَهَا عَلَى نَفْسِهَا، وَبَيْنَ الْإِكْرَاهِ بِالتَّهْدِيدِ بِالقَتْلِ¹⁵

وقال ابن عبد البر رحمه الله: "وقد أجمع العلماء على أن على المستكره المغتصب الحدَّ إن شهدت البينة عليه بما يوجب الحد ، أو أقر بذلك ، فإن لم يكن : فعليه العقوبة (يعني : إذا لم يثبت عليه حد الزنا لعدم اعترافه ، وعدم وجود أربعة شهود ، فإن الحاكم يعاقبه ويعزّره العقوبة التي تردعه وأمثاله0عقوبة تعزيرية)) ولا عقوبة عليها إذا صح أنه استكرهها وغلبها على نفسها ، وذلك يعلم بصراخها ، واستغاثتها ، وصياحها"¹⁶ وكون المغتصب عليه حد الزنا ، هذا ما لم يكن اغتصابه بتهديد السلاح ، فإن كان بتهديد السلاح فإنه يكون محارباً ، وينطبق عليه الحد المذكور في قوله تعالى : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي

¹⁴موقع "الإسلام سؤال وجواب"، بتصرف
¹⁵ ابن قدامة : المغني 9:59

"¹⁶ الاستذكار (7 / 146)"

الأرضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (المائدة/33

اغْتصاب الأطفال

اغْتصاب الأطفال جريمة عظيمة وإفساد في الأرض، ومحاربة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم . وهي جريمة أعظم من جريمة عمل قوم لوط . وقد ذكر تقرير للأمم المتحدة أن عدد الأطفال من ضحايا عمليات الاختطاف والاعتصاب في مناطق الأزمات شهد قفزة هائلة خلال عام 2020 ، فقد سجلت عمليات الاختطاف ارتفاعاً هائلاً في 2020 بنسبة بلغت 90 في المائة، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ارتفعت بنسبة 70 في المائة¹⁷.

واغتصاب الأطفال اعتداء على جسم الطفل بما يسببه من الأمراض الأخلاقية والجسدية التي قد لا يبرأ منها، وقد يصبح الطفل بعدها شاذاً عبثاً على نفسه ومجتمعه.

وهو اعتداء على نفس الطفل إذ يُحدث عند الطفل من الأمراض النفسية ما يؤثر عليه سلباً في أطوار حياته. وتتضمن جنائية اغتصاب الأطفال جريمة عمل قوم لوط الذين ذمهم الله - تعالى ولما كان في هذا العمل من القبح ومخالفة الفطرة، وما يترتب عليه من التحريم، جاءت العقوبة عليه شديدة في الشريعة الإسلامية.. واختلف الفقهاء في عقوبته على قولين مشهورين: أحدهما: القتل للفاعل والمفعول به البالغ (وليس الطفل). والمقصود بالمفعول به المجرم المطاوع البالغ على هذه الجريمة.

والقول الثاني: أنه يُحدُّ حد الزاني: فإن كان محصناً فعليه الرجم، وإن كان بكراً فعليه الجلد والنفي. والراجح عند الفقهاء هو القول الأول¹⁸.

إجهاض المرأة المغتصبة

ففي كل زمان ومكان يتجاهل فيه بعضُ البشر صفتهم الأدمية والإنسانية، فيتحولون إلى ذئاب بشرية لهتك أعراض العفيفات بالإكراه، وكثيراً ما يثمر هذا الإجرامُ الوحشي عن جنين بغير الطريق الشرعي، إن كُتب له البقاء عاش ساخطاً ناقماً كارهاً للمجتمع العاجز عن حماية نساءه¹⁹.

¹⁷ ارتفاع حاد في عمليات اختطاف و اغتصاب الأطفال خلال 2020 ، الشرق الأوسط، الثلاثاء - 12 ذو القعدة 1442 هـ - 22 يونيو 2021 م.

¹⁸ محمد بن إبراهيم بن حسن السعدي: عقوبة اغتصاب الأطفال (بتصرف)

¹⁹ حسام حسين مزبان: ضرورة الاجتهاد وفق مقتضيات إجهاض الجنين المتولد من الاغتصاب (مرجع سابق)

ولا شك أن الاغتصاب أقصى حالات العنف الجنسي التي تقع على المرأة، ويزداد الأمر خطورة عندما يكون الجاني أحد أقرباء المرأة. وقد ينجم عن هذا الاعتداء حملٌ غير مرغوب به يخلُ بالتوازن النفسي والاجتماعي للمرأة، ولا تجد سبيلاً إلا بالتخلص من هذا الجنين.

وقد يكون المجرمُ المغتصب مجهولاً، وقد يتتابو اغتصاب المرأة مجموعةً أشخاص، وقد يموت المغتصب تاركاً ضحيته وما في بطنها في حيرة من أمرها، بل قد يصدر حكمٌ من محكمة الجنايات بإعدام الجاني الذي اغتصبها.²⁰

والمراد هنا باغتصاب المرأة بمعنى إكراهها على الزنا وهي غير مطاوعة، وذهب جمهور الفقهاء إلى إمكان تحقق الإكراه في الزنا، لكل من الرجل والمرأة على السواء.²¹

ويختلف الاغتصاب عن الزنا في أنه واقعة رجل لامرأة دون رضاها خارج إطار الزواج، باستعمال القوة والعنف ووسائل التهديد، والخداع، وكل ما لا يمكن مقاومته من طرف المرأة. وإجهاض المرأة المغتصبة هو إنهاء حالة الحمل الناتج عن جريمة اغتصاب ارتكبت بحق المرأة التي لا ذنب لها سوى أنها كانت فريسة وضحية للمجرم الذي اغتصبها. ومن القضايا التي برزت على الساحة في المجتمعات الإسلامية في السنوات الأخيرة دعاوى الجمعيات النسوية العالمية منها، والمحلية التي تدعو إلى إباحة الإجهاض، خاصة إجهاض الحمل الناتج من زنا محارم أو اغتصاب، وخصوصاً الفتيات والنساء المغتصابات أثناء الحروب وفي السجون والمعتقلات.

وقد تقوم المرأة المغتصبة بالإجهاض لتجنب العار والفضيحة، فمصدر هذا الجنين وذاك الوليد نتاج حمل السفاح كالاغتصاب أو الزنا وما سواهما، وكلاهما تعتبران من الجرائم الماسة بحياة الإنسان وسلامة بدنه. وقد لا تتمكن المرأة من الاجهاض فتلد، وفي هذه الحالة يترتب أمر نقل هذا الوليد الى ملاجئ اللقطاء على أنهم وجدوه في الطريق او المسجد .. الخ . ومن النادر جداً أن تقتل المرأة المغتصبة وليدها بعد ولادته حيا .

حق المرأة المغتصبة في إجهاض جنينها قبل نفخ الروح فيه :

يذهب هذا الرأي الى إعطاء الحق للمرأة المغتصبة في أن تجهض نفسها، وأنها لا تتحمل أي وزر إزاء تخلصها من ثمرة هذه الجريمة الوحشية بشرط أن يكون الاجهاض في أقرب فرصة ممكنة بعد حصول الاغتصاب والاعتداء عليها.

²⁰ أ. بن عودة حسكر مراد: إجهاض المرأة المغتصبة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي،مجلة الحقيقة،جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر،العدد

30.

²¹ المهذب 2:193، المغني 8:217

الإجهاض الدوائي

والمعروف أيضًا باسم الإجهاض بالأقراص ، هو بروتوكول إنهاء الحمل الذي يتضمن تناول عقارين مختلفين ، ميفبريستون وميسوبروستول ، يمكن استخدامهما في أول 70 يومًا (10 أسابيع) من حالة الاغتصاب والجماع.²² وقد وافقت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA) على هذين العقارين لأول مرة في عام 2000 ، ومنذ ذلك الوقت زاد استخدامه بسرعة في الولايات المتحدة ، فأكثر من ثلث حالات الإجهاض التي تجرى في الأسابيع الثمانية الأولى من الحمل يستخدم فيها "الإجهاض الدوائي".²³ لذا يجب توجه المجني عليها فور الانتهاء من توقيع الكشف الطبي الشرعي عليها إلى العيادات المتخصصة لأمراض النساء ، لإعطائها موانع الحمل الطارئة مثل مانع الحمل الهرموني، ثم متابعتها لفترة شهر ونصف تقريباً للتأكد من حدوث الحمل أو عدمه.

التكليف الفقهي في إجهاض جنين الاغتصاب قبل نفخ الروح فيه :

جاء في كتاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة (القضايا المعاصرة في الفقه الطبي)، الصادر عام 1436هـ في موضوع الحمل في حالة الاغتصاب :

" يمكن القول بأن جمهور الفقهاء على إباحة إجهاض جنين الاغتصاب في الأربعين يوماً الأولى من الحمل، واستدلوا لهذا القول أولاً : بقوله تعالى: "ألم يك نطفة من مني يمى. ثم كان علقة فخلق فسوى" (القيامة 37،38) ، فقد دلت الآيات السابقة على أن النطفة لا تخلق فيها، وإذا لم يكن فيها تخلق؛ فإنها ليست بشيء؛ فيجوز إسقاطها، وقد ورد الحديث ببيان مدة بقاء النطفة في قوله ﷺ: «يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يوماً نطفة...» (أخرجه البخاري ومسلم). فجاز إسقاطه في الأربعين ما دام نطفة. وثانياً أن الجنين ما لم يتخلق، فليس بأدمي، وإذا لم يكن آدمياً فلا حرمة له، فيجوز إجهاضه.. وثالثاً: بالنظر إلى ما تؤيده القواعد الشرعية، مثل قاعدة: الضرر يزال، وقاعدة: الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف.. فعند النظر إلى حال هذه الأم المرأة المغتصبة، وما يسببه لها هذا الحمل من ضرر نفسي، وبدني، واجتماعي، وما قد يترتب عليه من آثار سيئة على المجتمع، وعلى الأمة؛ نجد أن هذه الأضرار المترتبة على بقاءه أكبر بكثير من ضرر إسقاطه في هذه الفترة قبل تصوره؛ فيزال الضرر الأشد بارتكاب الأخف.

²² Medication Abortion Up to 70 Days of Gestation: ACOG Practice Bulletin Summary, Number 225. Obstet Gynecol. 2020 Oct;136(4):855-858 ,

²³ Kapp N, Lohr PA. Modern methods to induce abortion: Safety, efficacy and choice. Best Pract Res Clin Obstet Gynaecol. 2020 Feb;63:37-44.

هذا فيما يتعلق بالأربعين الأولى من الحمل، وغالبًا ما يتبين الحمل في هذه الفترة، خاصة بوجود الإمكانيات الطبية الحديثة، أما ما بعد الأربعين، وقبل نفخ الروح فيه؛ فإن الأمر لا يختلف من حيث الضرر الواقع باستمرار هذا الحمل، وإن كان الحمل قد انتقل إلى مراحل أخرى هي العلقة، ثم المضغة، وهي بداية التصوير، والتخلق؛ فيكون الأمر أشد، والاجتهاد أصعب، خاصة بعد مرحلة العلقة، وبداية المضغة - أي بعد الثمانين يومًا - وهي بداية التخلق للجنين، كما يستفاد من الآية، والحديث.

ومن ثم انقسم الفقهاء فيما بعد الأربعين إلى فريقين: فمنهم من منع الإجهاض بعد ذلك لبدء التخلق فيه كما تقدم.

والفريق الثاني أجازة بعد الأربعين إلى وقت نفخ الروح، واستدلوا على ذلك بأن من لم تنفخ فيه الروح؛ فليس بآدمي، وإذا كان كذلك؛ فلا حرمة له؛ فجاز إجهاضه.

كما أن بعض الفقهاء ذكروا من الأعداء ما هو أدنى من الاغتصاب، مثل أن يُخاف على الرضيع من انقطاع لبن الأم بالحمل، وليس عنده ما يستأجر به مرضعة؛ فيجوز إجهاض الجنين الشرعي بذلك؛ فمن باب أولى أن يجوز في حال الاغتصاب؛ لما يترتب عليه من مفسد. وكذلك فإن المرأة لا يد لها في هذه الجريمة.²⁴

ولم يعرض الفقهاء المتقدمون أو المتأخرون رحمهم الله لإجهاض الحمل الناشئ من الاغتصاب، أما المعاصرون فإن فتاواهم تتضافر على جواز إجهاض هذا الحمل قبل مرور مائة وعشرين يومًا وتحريمه بعدها لكونه قد نفخ فيه الروح، ففي فتوى مفتي مصر الصادرة في 26-6-1419 هـ ما يلي: "لا مانع شرعاً من تفرغ ما في أحشاء أنثى من نطفة نتيجة الاختطاف والإكراه على الموافقة بشرط أن لا يكون قد مرَّ على هذا الحمل مائة وعشرين يوماً، لأنه لا يحل في هذه الحالة إسقاط الجنين لكونه أصبح نفساً ذات روح يجب المحافظة عليها".

وقد أصدر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث الفتوى رقم 4131 بتاريخ 7 نوفمبر 2018 حول إجهاض جنين المرأة المغتصبة جاء فيها:

"المقرر في الفقه عند أكثر العلماء حرمة الإجهاض عند تبين الحمل واعتباره جنائية محرمة، لكن هناك حالات مستثناة عند بعض العلماء، أجازوا فيها الإجهاض في مدة المئة وعشرين يومًا الأولى من بداية الحمل، إذ لا تُنفخ فيه الروح - التي هي أمر غيبي علمناه بالنص النبوي - حتى يبلغ هذه المدة، وذلك بشرط أن توجد حاجة داعية إلى الإجهاض، ويبقى ما بعد المئة والعشرين يومًا إلى نهاية مدة الحمل على تحريم إسقاط الجنين؛ لأنه عندئذ يكون قد أصبح نفساً بنفخ الروح فيه، فأسقاطه جنائية على هذه النفس.

²⁴ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة (القضايا المعاصرة في الفقه الطبي)، 1436 هـ

وبناء على ذلك، فلو تعرضت المرأة المسلمة العفيفة للاغتصاب فحملت منه، مما يُلحق بها وبأهلها حرجًا شديدًا، وتترتب عليه آثار نفسية واجتماعية كبيرة، وبخاصة في المجتمعات والبيئات المحافظة على دينها وعفتها، فإنه يجوز في هذه الحال لمن حملت من اغتصاب: إجهاض هذا الحمل ما كان في مدة المئة وعشرين يوما الأولى؛ لأن مفسدة إسقاط الحمل هنا أخف من مفسدة استمراره، وهو لَمَّا تُنْفَخ فيه الروح بعدُ، أما إذا جاوز مئة وعشرين يومًا فيحرم حينئذ إجهاضه؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وهذه نفس لا ذنب لها لتقتل، وعلى المرأة وأهلها الصبر والاحتساب".

ويدل هذا الرأي على أن إجهاض الحمل قبل نفخ الروح فيه ليس قتلاً، وإنما هو إتلاف لما يمكن أن يكون آدمياً، ولا تكون الجناية على الحي الذي نفخت فيه الروح كالذي لم تنفخ فيه الروح، فيكون خاضعاً للأعداء والحاجات.

كما أن آثار الحمل من الاغتصاب على الأم قد تكون كبيرة وقد لا تتحملها نفسياً، وهو يفتح باباً لقول السوء عليها، لعدم التفريق بين الإكراه والرضا في الزنا، مع أنها لا ذنب لها ولا يد في الجريمة، ومن مقررات الشريعة الإسلامية أن الضرر يزال، والضرر الأشد يزال بالضرر الأخف.

وهذا كله يقوي القول بجواز إجهاض الحمل الناشئ عن الاغتصاب قبل نفخ الروح وأما بعده فهو باق على الأصل لا يحل إسقاطه إلا أن يكون في بقائه خطر على حياة أمه.

وإذا كان الفقه الجنائي الإسلامي قد رخص للمرأة أن تتخلص من جنينها إذا كان بقاءه خطراً على حياتها²⁵. وفي إجهاض الحمل الناشئ عن الاغتصاب، قال بعض العلماء بأن الله تعالى قد رفع الإثم عن الكره فيما هو أشد من الزنا، وهو الكفر، والنطق به، قال تعالى: "إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان"، بل رفع القرآن الإثم عن الإنسان في حالة الضرورة القاهرة وإن بقي له شيء من الاختيار الظاهري، وما ذاك إلا لأن حفظ النفس أقوى منه،²⁶ قال ذلك بعد أن ذكر الأطعمة المحرمة: "فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم".

حمل الزانية

أباح الامام السبكي إجهاض حمل الزنا ما دام نطفة أو علقة (أي قبل مرور 80 يوماً لأن النطفة عندهم أربعين والعلقه أربعين . (عبد الرحمن المشهور : غاية تلخيص المراد من فتاوى زياد ص 247).

²⁵ حسام حسين مزبان: ضرورة الاجتهاد وفق مقتضيات إجهاض الجنين المتولد من الاغتصاب (مرجع سابق)
²⁶ د. عقيل عبد المجيد سعيد، د. عمر مؤيد، أ.وليد سلمان، أ. لقاء السعدي: التكيف الفقهي للإجهاض (دراسة شرعية طبية)، ص: 161-203

وأباح الامام الرملي الاجهاض قبل نفخ الروح (نهاية المحتاج ج4/8)، وعارض ذلك بشدة الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه "مسألة تحديد النسل صفحة 135-153" " وأورد حججه في عدم جواز الاسقاط من حمل سفاح رغم أنه يميل الى إباحة الاجهاض إذا كان من حمل نتج عن نكاح صحيح .. قال : " فأما اسقاط الحمل الذي ينشأ بسبب الزنا فيختلف حكمه عن كل ما قد ذكرناه " .. ثم يقول : " وبقطع النظر عن الاطلاق الوارد (في اباحة الاجهاض) في كلام كثير من الفقهاء في هذه المسألة وعن القاعدة الأصولية التي تصرف المطلق الى فرده الكامل، فإن بين ايدينا جملة من الأدلة الناصعة التي تحرم المرأة التي حملت من زنى من حق الاجهاض أيا كان ميقاته وسواء نفخت الروح في الجنين أم لم تنفخ فيه الروح بعد " .

ويورد الشيخ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي خمسة أدلة على حرمان الزانية من حق الاجهاض فلخصها فيما يلي :

1) قوله تعالى : {ولا تزرر وزر أخرى} [الاسراء :16] .. ولا مسوغ في الشرع للتضحية بحياة بريء من أجل ذنب اقترفته أمه .

2) حديث المرأة الغامدية الذي رواه مسلم .. وقد كانت حاملا فأمرها الرسول أن يدرأ عنها الحد حتى تلد .. فلما ولدت أمرها بارضاعه حتى تقطمه فلما فطمته جاءت به وفي يده كسرة خبز للتدليل على أنه قد فطم فأمر برجمها حينئذ . وقد قال الامام النووي في شرحه لهذا الحديث : " لا ترجم الحبلى حتى تضع سواء حملها من زنى أو غيره . وهذا مجمع عليه لئلا يقتل جنينها . وكذا لو كان حدها الجلد وهي حامل لم تجلد بالاجماع حتى تضع " .

3) ان الحكم بجواز الاسقاط خلال أربعين يوما من بدء الحمل المتكون بنكاح صحيح انما هو رخصة وتقضي القاعدة الفقهية المنفق عليها عند جماهير الفقهاء (ما عدا الاحناف) بأن لا تناط الرخص بالمعاصي .

4) بما أن الاجهاض لا يمكن أن يُسمح به إلا بموافقة الأب مع موافقة الأم فإن الأب ها هنا مفقود.. لأن الأب في الشرع لا يطلق الا على من استولد امرأة بنكاح صحيح فإن كان من زنا فلا يدعى أباً .

5) أن السماح للزانية باسقاط حملها تشجيع للزنا ومناقضة صريحة لما تقتضيه قاعدة سد الذرائع .

وأما حالات الضرورة التي تبيح الاجهاض رغم كونه نتج عن حمل سفاح فهي كما يذكرها الدكتور محمد سعيد البوطي :

1) امرأة لم يثبت أمام القضاء زناها ولم تستوجب بالتالي حداً وإن كانت هي عالمة بحقيقة ما صدر

منها . وهي مطالبة بأن تستر نفسها وأن تكتفي بالتوبة الصادقة تعدها مع الله عز وجل . فإذا

ألجأتها الضرورة والحالة هذه إلى الاجهاض كان لها ذلك ضمن القيود والشروط التي ذكرها (أي قبل نفخ الروح في الجنين)

(2) امرأة ثبت أنها أكرهت على الفاحشة (وهو ما يسمى حالياً بالاغتصاب) ... فيعتبر ذلك ضرورة ولها حق الاجهاض متى كان ذلك قبل نفخ الروح .

(3) امرأة ثبت زناها ولم تكن محصنة أي متزوجة ، فهي تتمتع عندئذ بسائر الأحكام التي تتعلق بالحامل من نكاح صحيح عندما تُحقيق بها الضرورة الملجئة الى الاجهاض، كأن تتعرض حياتها للخطر أو هناك أسباب طبية تدعو الى الاجهاض .

وهذا الكلام الذي أورده الدكتور محمد سعيد البوطي منطقي ، ودليله قوي.

ووجود طفل نتيجة الاغتصاب في هذه الحالات النادرة في التاريخ الاسلامي يوضح مدى سماحة الاسلام، فزياد ابن ابيه (أبوه أبو سفيان الذي زنا بالجارية سمية قبل إسلامه في الطائف فأنجبت زياد) فلم يعير أحد زياداً ابن ابيه بل استخدمه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أثناء حكمه لرجاحة عقله ونكائه ، كما استخدمه الامام علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في العراق ، فلما قتل الامام علي واستولى على الحكم معاوية كتب إليه معاوية يدعوه لينضم اليه باعتباره أخيه وسماه زياد ابن أبي سفيان ، حتى قال الشاعر :

أتغضب حين يقال أبوك عَفٌّ وترضى حين يقال أبوك زاني

فأهدر معاوية دم الشاعر وهرب الشاعر واختفى .

مسودة قرار "إجهاض المغتصبة"

1. أحكام الإجهاض تتبني على قاعدة "نفخ الروح"؛ فالإجهاض ينقسم إلى إجهاض قبل نفخ الروح، وإجهاض بعد نفخ الروح، وعلى هذا الأساس يكون تحريم أو إباحة الإجهاض.
2. لا يحل إسقاط الجنين بعد إكمال أربعة أشهر للحمل، إلا أن يقرر الأطباء المتخصصون الثقة أن بقاء الجنين في بطن أمه يهدد حياتها.
2. إجهاض الجنين المتولد من الاغتصاب جائز بضوابط خاصة:
أ. تحقق حالة الاغتصاب.
ب. أن لا يكون الجنين قد نفخت فيه الروح، فإن استمرت حالة الإكراه حتى نفخت في الجنين الروح، لم يعد من الجائز الاعتداء عليه، وله أحكام تخصه .
ج. أن تتم عملية الإجهاض تحت إشراف طبي مآذون، وفي أقرب وقت.
د. أن تكون عملية الإجهاض بطلب من المغتصبة أمام جهة رسمية معينة، للتأكد من حالة الاغتصاب وصحة الإجراءات.

التوصيات

1. الطلب من حكومات الدول العربية والإسلامية إصدار القوانين المتعلقة بتنظيم مسألة إجهاض المرأة المغتصبة في التشريعات الجنائية.
2. وضع مدة زمنية قصوى (120 يوماً) في التشريعات الجنائية العربية والإسلامية ينتهي خلالها حق المرأة المغتصبة في الإجهاض.

المراجع

1. أ. حسام حسين مزبان :ضرورة الاجتهاد وفق مقتضيات إجهاض الجنين المتولد من الاغتصاب، مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، المجلد 2، العدد 2، ابريل 2102
2. د. عباس شومان: إجهاض الحمل وما يترتب عليه من أحكام في الشريعة الإسلامية،الدار الثقافية للنشر، القاهرة.
3. أ. بن عودة حسكر مراد: إجهاض المرأة المغتصبة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي،مجلة الحقيقة ، جامعة أحمد دراية أدرار ، الجزائر، العدد 30 .
4. أ.علي عدنان الفيل: إجهاض المرأة المغتصبة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي،مجلة علوم إنسانية ، العدد 41، 2009.
5. أ.د. محمد بوزغيبية: جريمة اغتصاب المسلمات عند الحروب:الإجهاض، الطريق إلى السنة ، 2011.
6. د. عقيل عبد المجيد سعيد، د.عمر مؤيد، أ.وليد سلمان ،أ. لقاء السعدي: التكيف الفقهي للإجهاض(دراسة شرعية طبية)،ص:161-203
7. د. فريدة صادق زوزو ، النسل: دراسة مقاصدية في وسائل حفظه على ضوء تحديات الفقه المعاصر، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، ٢٠٠٢م
8. أ.د. محمد علي البار: خلق الإنسان بين الطب والقرآن، جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع.
9. أ.د. محمد علي البار :مشكلة الإجهاض دراسة طبية فقهية، جدة: الدار السعودية للنشر .
10. د. عمر محمد غانم :أحكام الجنين في الفقه الإسلامي، ط. دار الأندلس الخضراء،جدة، ١٤٢١.
11. د. إبراهيم بن محمد قاسم بن محمد رحيم :أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي، ط. مجلة الحكمة، سلسلة إصدارات الحكمة رقم ١٣ .
12. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة (القضايا المعاصرة في الفقه الطبي)، 1436 هـ
13. أ. د. قحطان عبد الرحمن الدوري :حكم الإجهاض في الفقه الإسلامي ، كتاب ناشرون ، عمان ، 2019
14. د. محمد السانوسي شحاته: الإجهاض بين الحظر والإباحة، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية ، المجلد الخامس ، العدد 34 ، 615-666

15. د. محمد سعيد رمضان البوطي: مسألة تحديد النسل، مكتبة الفارابي، دمشق.

الفصل الثاني

تغير الجنس

مقدمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه وسلم وبعد فقد اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى في خلقه ، أن يكون الخلق أزواجاً ، قال تعالى: (وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) الذاريات 49. وقال تعالى: (وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنٌ) النجم-46 45. فخلق الإنسان زوجين رجلاً وامرأة، وجعل لكل منهما صفات جسدية تلائم دوره في الحياة وحاجاته العضوية، فتجعل كلاً منهما بحاجة إلى الآخر ومكماً له، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً) النساء 1.. وأناط بالذكر مهام وأمر غير التي كلف بها الأنثى ، من إجل إعمار الأرض ، قال تعالى: (هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَعْرِضُوهُ) هود 61..

ولا يخفى على كل متابع للأحداث بأننا نعيش حالة من المستجدات المتلاحقة في شتى المجالات.. ومن تلك المستجدات مسألة تغيير أو تحويل الجنس ، التي طغت على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الإجتماعي بشكل كبير.. وأصبح لها صدى واسعاً تبعاً لحجم الجهات الداعمة لهذا الأمر، وكذلك لحجم الضخ الاعلامي الهائل، والذي قدّمه على أنه حقّ من حقوق الانسان ، بل حاول وضعه في قالب علمي!²⁷ وقد كانت إحدى المشكلات التي عانى منها الإنسان في بعض الأوقات مشكلة الخنثة، أو ما يسمى ثنائية الجنس (Intersex) ، حيث يحمل الإنسان خصائص الذكورة والأنوثة في ذات الوقت، وقد حدد القدماء الجنس (الجندر) بالمبال ، فإذا بال الشخص عن طريق العضو التناسلي الذكري فهو ذكر ، وإذا بال من فتحة الفرج فهو أنثى، وإذا لم يكن ذلك واضحاً وإنما بال من مخرج بينهما فهو الخنثى المُشكّل ، وقد تتبين الذكورة أو الأنوثة عند البلوغ وذلك بظهور العضو التناسلي الذكري بشكل واضح ، ونمو علامات الذكورة مثل شعر الوجه (اللحية والشارب) ، وظهور الصوت الأَجَش ، بينما في الأنثى يبرز ثدياها ، ويظهر عليها الحيض والعلامات الانثوية الأخرى . وقد تبين في العصور الحديثة أن تحديد الجنس (الجندر) لا يعتمد على المبال فقط كما تصوره القدماء ، بل يعتمد على عدة أشياء أخرى وهي :

²⁷د. سعيد إبراهيم دويكات ، أ. وفيه المصري : عمليات تحويل الجنس... نظرة علمية شرعية ، كلية الشريعة جامعة النجاح الوطنية. 2019.

1- الكروموسومات (الصبغيات): فمن المعلوم أن كل خلية في جسم الانسان تحتوي على 46 كروموسوماً منها كروموسومين (صبغيين) يمثلان الجنس ، وخلية الذكر تحتوي على كروموسوم X Y ، بينما خلية الانثى تحتوي على كروموسومين XX فقط ، وكل خلية في جسم الانسان الذكر تقول أنا خلية ذكر XY أو تقول أنا خلية انثى XX.

2- الغدة التناسلية :وهي إما أن تكون خصية للذكر ،وهي في العادة خارج البدن في كيس الصفن، أو تكون مبيضاً، وتكون في الأنثى داخل الحوض، ولا يمكن أن تُرى بالعين المجردة .

3- الاعضاء التناسلية: فهي في الذكر القضيب والقناة الناقلة للمني والبروستات ، والظاهر منها هو القضيب ، بينما نجد في الانثى الرحم وقناتي الرحم والمهبل وكلها داخلية لا تُرى بالعين المجردة، بينما نجد الفرج يمكن أن يُرى وحوله الشفران الصغيران ثم الشفران الكبيران ويعلوهن البظر وفتحة الفرج وفتحة مجرى البول .

وقد تحدث اضطرابات في كل واحد من هذه المجموعات تجعل تشخيص الذكورة والأنوثة أصعب، وتحتاج الى طبيب مختص بذلك وأما علاجها فأمرٌ يعتمد على التشخيص، وعلى نوع الشذوذات الموجودة والتي تحتاج الى علاج دوائي أو جراحي .

وقد استطاع الباحثون في المجال الطبي الوصول إلى علاج هذه المشكلة من خلال الأدوية الهرمونية و العمليات الجراحية التي أوجدت حلاً لكثير من هؤلاء الأشخاص، ولكن المؤسف أن بعض الأطباء انحرف في استخدام هذه الأدوية الهرمونية والعمليات الجراحية عن المسار الصحيح، وبدأ باستخدامها في عمليات تحويل الجنس، بناء على الرغبة الشخصية والميول الذاتية لهؤلاء الأشخاص ، وليس بقصد العلاج من الخنوثة البيولوجية .

فأصبحنا الآن نرى إنساناً طبيعياً تماماً من ناحية أعضائه الجنسية، يريد تغيير جنسه من ذكر الى أنثى أو العكس ، من خلال أخذ هرمونات جنسية ، و إجراء عمليات جراحية لاستئصال أعضائه التناسلية ، وزراعة أعضاء تناسلية ظاهرية للجنس الآخر الذي يرغب في التحول إليه ، ثم يدّعي في كل ذلك ، أنه ضحية للطبيعة ، وأنه ما كان ينبغي أن يُخلق على هذه الشاكلة ، وحاشا الله أن يكون خلقه كما يدّعي ، وسبحانه القائل: (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)..

ولكن هذا الشخص استجاب لإغواء الشيطان عندما دعاه لأن يغيّر خلق الله.. قال تعالى يخبرنا ماذا قال الشيطان عندما طرده الله من الجنة:(**وَأُضِلَّنَّهُمْ** **وَأَمْرَنَّهُمْ** **وَلَا مَرْتَهُمْ** **فَلْيَبْتَئِكُنَّ** **آدَانَ** **الْأَنْعَامِ** **وَلَا مَرْتَهُمْ** **فَلْيُغَيِّرَنَّ** **خُلُقَ** **اللَّهِ** **َ**)..إذ أن التغيير سيكون في الشكل الظاهري فقط ، أما في الداخل، فيبقى خلقُ الله كما خلقه ذكراً أو

أنثى ، لأن كل خلية من خلايا الإنسان الذكر ستكون (XY) ، وكل خلية من خلايا الانثى ستكون (XX) ، وهذا لا يمكن تغييره أبداً²⁸ ..

وأول ما ظهر ذلك في الدول الغربية التي سرعان ما تدخلت و أصدرت التشريعات الناظمة لعمليات تحويل الجنس، بينما بقيت التشريعات في البلاد العربية والاسلامية ودول العالم الثالث والعالم الشيوعي السابق بمنأى عن تنظيم هذا الموضوع الشائك، مستندةً في ذلك إلى القواعد العامة التي تحكم العمل الطبي وإلى أحكام الشريعة الإسلامية²⁹ عند المسلمين.

ولأن العالم بعد انتشار الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد تحول إلى قرية صغيرة، فقد بدأت هذه الظاهرة تغزو المجتمعات العربية والإسلامية من المشرق الى المغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، وأخذ بعض الجراحين يتباهى بأعداد العمليات التي قام بها لتغيير جنس أناس طبيعيين من حيث الذكورة والأنوثة، وأصبحت تلك العمليات تجرى جهاراً في عدد من البلاد العربية والإسلامية ، وسكت عنها القانون في معظم البلدان .

ولا شك أن عواقب ذلك وخيمة جداً دينياً واجتماعياً وطبياً ، ولا يدرك كثير من الناس أبعادها.. وهذا الفعل الشنيع كان محرماً حتى في المجتمعات الغربية، وإن ظهرت بينهم حالات الشذوذ الجنسي إلا إنهم كانوا يخفون ذلك، إلى أن تطور الأمر إلى إشهاره ثم فرضه على مجتمعاتهم ضمن مخطط كامل، ومن ينقد ذلك يتعرض لعقوبة السجن.

ووصل بهم الأمر إلى أن يفرضوا ذلك في المدارس الحكومية والخاصة. ففي البلدان الغربية اليوم يعلمونهم حرية اختيار الجنس في المراحل الدراسية المبكرة، وهناك حملات منظمة في هذا الجانب، وهم قائمون بكل ما أوتوا من قوة للتأثير على الرأي العام، ولغرس ذلك المفهوم وتشجيع الناس عليه، في حين كان محرماً عندهم في فترة من الفترات السابقة دينياً وأدبياً وأخلاقياً، ولكن (الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ). وفي الوقت الذي تسكت فيه أغلب التشريعات في البلاد الاسلامية (عرباً وعجماً) عن بيان موقفها الصريح من تحويل الجنس، تاركةً الأمر للأنظمة والقوانين الموجودة لديها منذ زمن الاستعمار والتي تبيح العلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة اذا كانت بالرضى بين البالغين (الزنا) ، كما تبيح العلاقات الجنسية بين الرجل والرجل (اللواط) ، أو المرأة والمرأة (السحاق)، اذا كانت بالرضى بين البالغين .

²⁸د. عادل ناصر حسين: أثر تغيير الجنس في مسائل الأحوال الشخصية. مجلة العلوم القانونية/ كلية القانون - جامعة بغداد / العدد الخاص

لبحوث مؤتمر فرع القانون الخاص المنعقد تحت عنوان "استدامة قواعد القانون الخاص والتحديات المعاصرة " من 6-7/ 11/ 2019

²⁹د. منال مروان منجد: عمليات تحويل الجنس في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16

، العدد 2، ديسمبر 2019

وتسير التشريعات الغربية في خطى سريعة جداً لتسهيل مسألة التحول الجنسي أو «العبور» كما يطلقون عليها (Transsexual).

و تعتبر بعض التشريعات الغربية أن تحويل الجنس من حقوق الإنسان التي لا يجوز تقييدها بأية قيود، لدرجة أن هذه التشريعات كما هو الحال في كثير من البلدان قد أوجدت تحويل الجنس القانوني، الذي يكون في الوثائق الرسمية فقط ، بناء على الطلب و دون أي تدخل طبي³⁰.

وبات يوجد في عالمنا الحاضر أشخاصٌ يختلف جنسهم عن نوعهم الاجتماعي، فهو "ذكر" ولكنه في جواز السفر والهوية الشخصية "أنثى"، والعكس صحيح، قد تكون أنثى وهي في جواز السفر والهوية الشخصية ذكر، وهذا يطرح التساؤلات حول كيفية التعامل معهم قانونياً.

وقد نشرت مجلة اللانست للصحة العامة مقالاً رئيساً في شهر ابريل 2020 ذكرت فيه أنه في الولايات المتحدة الأمريكية ، يمثل البالغون المتحولين جنسياً 1.4 مليون شخص -حسب إحصائيات المركز الوطني للمساواة بين الجنسين-، وأن 40% منهم حاولوا الانتحار أو أصيبوا بالاكتئاب، و 33% يعانون من القلق والتوتر النفسي و 26% يدمنون الكحول أو المخدرات.³¹

وحسب مقال نشر في مجلة Current Urology الصادرة في شهر مارس 2021 ، فإنه يتم إجراء حوالي 9000 عملية جراحية لتحويل الجنس سنوياً في الولايات المتحدة. وتشير أحدث الإحصائيات إلى أن 0.6% من سكان الولايات المتحدة يُعرفون بأنهم "متحولون جنسياً".

كما أن هناك ارتفاعاً مطرداً في عدد جراحات تغيير الجنس التي يتم إجراؤها سنوياً ، فقد وصلت إلى ما مجموعه 9576 في عام 2018 ، منها 2885 حالة تغيير من الذكور إلى الإناث و 6691 من الإناث للذكور .

وقد وصلت نسبة المضاعفات المرافقة لهذه العمليات المتحولين جنسياً إلى 53% من الحالات ، وهي نسبة عالية جداً بالطبع.³²

ولا بد من العمل على نشر الوعي في شبابنا وفتياتنا، وإدراك الاختلاف بين ما تقوم عليه شريعتنا الإسلامية الغراء، وبين ما وصل إليه الفكر الغربي والتشريعات الغربية من اباحة لتغيير الجنس ، إضافة إلى التوعية باختلاف المصطلحات التي انتشرت في مختلف وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.. فما نسميه نحن "لواطاً و سحاقاً"، يسميه الغرب(المثلية الجنسية الرضائية)، وما نسميه نحن "زناً" ينظر إليه الغرب

³⁰ المرجع السابق

³¹ The Lancet Public Health. Transgender health, identity, and dignity. Lancet Public Health. 2020 Apr;5(4):e177.

³² Mani VR, Valdivieso SC, Hanandeh A, Kalabin A, Ramcharan A, Donaldson B. Transgender surgery – Knowledge gap among physicians impacting patient care. Curr Urol. 2021 Mar;15(1):68–70.

كعلاقات جنسية رضائية بين البالغين، وما نسميه نحن "التشبه بالنساء أو النساء المسترجلات" يُطلق عليه هناك (مظاهر اضطراب الهوية الجنسية)، حيث إنه من خلال هذه المصطلحات، ومن خلال دمجها بمسألة حقوق الإنسان، يحاولون بث وفرض هذه الأفكار الهدامة في مجتمعاتنا المحافظة على دينها وقيمتها.

عمليات تحويل الجنس:

وقد نصاب بالصدمة عندما ندرس ما يتم في العالم العربي والاسلامي من تحويلات للجنس في كثير من الأحيان ، حيث نجد أنه بمجرد أن يذهب المريض المصاب نفسياً بلوثة تغيير الجنس إلى الطبيب المختص ، يقوم هذا الأخير بتحقيق نزوته وتغيير جنسه بعمليات مسخية رهيبة لا داعي لها ، إلا الجري وراء النزوات بالنسبة للمريض والجري وراء المال بالنسبة للطبيب! . وقد زعم طبيب في القاهرة أنه يقوم يومياً بثلاث عمليات تغيير الجنس . ويقول أنه قام بإجراء 478 عملية تحويل جنس للرجال و 834 عملية تحويل للنساء . ويقول أيضاً: ويراجعني المئات للكشف في العيادة ، وهذا في القاهرة وحدها، أما بقية المحافظات فالعدد بالآلاف!!

وهو أمرٌ تبدو فيه المبالغة والإدعاء !! والغريب أن الابحاث والأوراق من الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا وكندا تذكر أن المراكز المختصة (بهذه العمليات) قامت بإجراء مائتي عملية تحويل جنس خلال خمس سنوات (وهذا لأحد أكبر المراكز في العالم) . ويدّعي هذا الطبيب بأنه قام وحده بإجراء أكثر من 1300 عملية تحويل جنس . ولو صحَّ ذلك لثمَّ نشره في المجالات العلمية ، ودخل كتاب "جنيس" . ثم إنه يزعم أنه أجرى 834 عملية تحويل للنساء إلى جنس الرجال ، وهي عملية أشد صعوبة من تحويل الرجل إلى شكل المرأة .

والخلاصة : أن لله في خلقه شؤون ، فهناك من يفخر بارتكاب عدد أكبر من الجرائم ، ويرجع ذلك الى عدم وجود عقوبة لمن يرتكب تلك الجرائم .

ولكن المقلق حقا هو انتشار هذه العمليات المسخية في العالم العربي والاسلامي ، وهي مرفوضة من الأساس كما سنوضحه ، وناقشه علمياً واجتماعياً وأخلاقياً ودينياً .

والأنكى من ذلك ، أنها حين تُعمل في الغرب تكون منضبطة بأمر متعدد بحيث تبقى في أضيق نطاق ، بينما نجد أن هؤلاء الجراحين في العالم العربي والاسلامي الممارسين لهذه التغييرات يندفعون لاجراء هذه العمليات لما وراءها من مكاسب ضخمة ، وربما بتشجيع وأموال من جهات معادية لمجتمعاتنا العربية والاسلامية .

وتقوم معظم المحاكم في البلاد العربية والاسلامية بتحويل الأوراق الثبوتية للشخص الذي قام بتحويل جنسه بكل سهولة ويسر ودون أي تعقيد، بينما نجد أن القوانين في بعض الولايات المتحدة مثل ولاية فلوريدا لا تسمح بتغيير الشخص نفسه من الذكورة الى الأنوثة أو العكس كما تعترض بعض المحاكم في أستراليا على هذا الموضوع .

وهناك عدد من الأسئلة لابد من طرحها: هل هناك عقوبات على الأطباء الذين يجرون عمليات تغيير الجنس بدون سبب طبي بل بسبب نزوة ورغبة من المريض؟ وماهي المسؤولية الجنائية للمتحول جنسياً، والآثار المترتبة على إجراء عملية تغيير الجنس في الخارج، فإن بعض الدول أصبحت قبله للأشخاص الراغبين بتغيير جنسهم، كما هو الحال في تايلاند مثلاً، فهل إجراء هذه العملية في الخارج يمنع المسؤولية الجزائية؟ وما هو الاجراء المناسب ، عندما يقوم شخصٌ بتغيير جنسه في الخارج ، ثم يُراجع المحاكم المختصة في بلده للمطالبة بالاعتراف بهذا التغيير الذي جرى على جنسه ، ويطلب بإصدار أمر الى دوائر الاحوال المدنية بتغيير جنسه..وما هو أثر تحويل الجنس على قيود الأحوال المدنية، وهل يسمح القانون للمتحول جنسياً بتغيير بياناته في سجلات الأحوال المدنية أم أنها تبقى كما هي؟³³ وما هي أحكام الميراث عند من يتحول من أنثى الى ذكر أو من ذكر الى أنثى؟ وما هو الموقف بالنسبة لأداء الفرائض الاسلامية مثل الصلاة والصيام والحج والإمامة والسفر بدون محرم... الخ؟

أسئلة كثيرة نطرحها على السادة الفقهاء الأجلاء في هذه الدورة المباركة والله الموفق إلى سواء السبيل.

مستويات تحديد الجندر (الذكورة والانوثة)

إن تحديد الهوية الجنسية (الجندر Gender) تبدأ لحظة تلقيح البويضة بالحيوان المنوي ليتكوّن الزيجوت (النطفة الأمشاج)، ولكنها تمر بعد ذلك في مراحل متعددة وهي كالتالي :

1- المستوى الصبغي (الكروموسومي)

من المعلوم أن النطفة الذكرية (الحيوان المنوي) ، أو النطفة الأنثوية(البويضة) ، يحتوي كل واحد منهما على نصف عدد الكروموسومات الموجودة في الخلية الجسدية ، وذلك نتيجة الإنقسام الاختزالي (Meiosis) ، الذي يحدث في الخصية أو في المبيض (الغدة التناسلية).

³³د. منال مروان منجد:عمليات تحويل الجنس في دولة الإمارات العربية المتحدة: (مرجع سابق)

ففي كل خلية جسدية 46 كروموسوماً على هيئة 23 زوجاً ، منها زوج واحد فقط يمثل الكروموسومات الجنسية . ففي أي خلية جسدية للإنسان الذكر هناك 46 كروموسوما منها اثنان أحدهما يرمز له بالحرف X والأخر بالحرف Y ، أما في خلية الأنثى فإن كلا كروموسومي الجنس هما X . ولذا عندما يحدث الانقسام الاختزالي فإن الحيوان المنوي يحتوي إما على كروموسوم X أو على كروموسوم Y ، أما البويضة فإنها تحتوي على كروموسوم X .

فإذا شاء الله ولقح حيواناً منوي يحمل شارة الذكورة Y البويضة التي تحمل الكروموسوم X ، فإن الجنين سيكون ذكراً (XY) بإذن الله ، أما إذا لقحها حيواناً منوي يحمل شارة الأنوثة X ، فإن الجنين سيكون أنثى (XX) بإذن الله . وهناك شذوذات كثيرة في بعض هذه الحالات.

2- المستوى الغدي

وهو تكوين الغدة التناسلية (Gonads) في الجنين . وتتكون الخلايا الجنسية الأولية (Primordial Germ Cells) في كيس المح ، ثم تهاجر في الأسبوع الخامس إلى الحدة التناسلية ، حيث تتكون الحبال الجنسية الأولية (Primary Sex Cords) ، وتكون الغدة التناسلية غير متميزة الى نهاية الأسبوع السادس . ثم تبدأ بعد ذلك بالتمايز ، فإذا تحولت الى خصية أفرزت هرمون الذكورة "التستوستيرون" الذي يؤثر على قناة وولف (Wolfian duct) (قناة الكلى المتوسطة Mesonephric duct) فتحولها الى القناة الناقلة للمني والحويصلة المنوية ، أي إلى إعطاء الذكورة . كما تفرز الخصية أيضاً هرموناً مضاداً لتكوين قناة مولر (Antimullerian Hormone) ، وهما قناتان تتحولان الى الرحم وأنابيب الرحم وأعلى المهبل ، وبالتالي تمنع تكوين الأعضاء الأنثوية . وهناك شذوذات كبيرة في تكوين الغدة التناسلية.

ومن الواضح أن تكوين الخصية وهرموناتها مهم جداً في سير الجنين نحو الذكورة ، فإذا لم تتكون الخصية أو لم تتكون هرموناتها أو أعاق هذه الهرمونات عائقاً عن عملها ، اتجه تركيب الجنين إلى تركيب الأنثى رغم أنه على مستوى الكروموسومات هو ذكر ، فالأنثى هي البنية الأساسية للجنين الانساني والذكورة زائدة عليها . فلا بد للإنسان من أن يكون له أساس ثم يضاف على هذا الأساس بناء الذكورة .

3- تحديد الجنس على مستوى الأعضاء التناسلية الباطنة

يتم تحديد الأعضاء التناسلية الباطنة بعد تكوين الغدة التناسلية ، ويبدأ ذلك منذ الأسبوع السابع من بداية التلقيح في الجنين ، ويكتمل في الأسبوع الثاني عشر أو ما حوله .

4- تحديد الجنس على مستوى الأعضاء التناسلية الظاهرة

فالخنثى الحقيقية «True hermaphrodite» هي التي تجمع في أجهزتها الخصية والمبيض، وهي حالة نادرة جداً..

أما حالات الخنثى الكاذبة «Pseudo- hermaphrodite» فهي الحالات التي تكون الغدة التناسلية إما مبيضاً أو خصية.. ولا يجتمعان معاً أبداً.. بينما تكون الأعضاء الظاهرة غامضة.. وعكس ما عليه الغدة التناسلية.

وقد اهتم الفقهاء المسلمون بقضية الخنثى وأحكامها ، لأنها تشكل معضلة طبية وفقهية تتحدى الأطباء والعلماء وتحتاج الى مزيد من الاهتمام والبحث.

فقسموا الخنثى إلى قسمين: الخنثى المُشكَل ، والخنثى غير المُشكَل..

فالخنثى المُشكَل: من الإشكال أي الإلتباس، وهو مَنْ له فرج النساء وذكر الرجال اجتمعت فيه الألتان، أي الأعضاء الذكورية والأنثوية .

ويعرّف الطبُّ الخنثى المُشكَل بأنه من له خصية ومبيض وجهاز تناسلي غامض وقد يكون مائلاً للذكورة أو مائلاً للانوثة الخنثى الحقيقي³⁷.

أما الخنثى غير الحقيقي "الكاذبة" : فهي حالة تكون فيها الأعضاء التناسلية الظاهرة على عكس التكوين الغددي والصبغي، أو تكون الأعضاء غامضة وغير واضحة³⁸

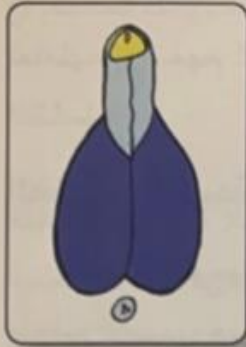
والغريب أن علماء الشريعة الاسلامية قد عرفوا الخنثى وعالجوا هذه الحالة تحت مسمى (الخنثى) ووضعوا لها أحكاماً خاصة. وقد جعلوا الحكم للمبال فإن بال من القضيب فهو ذكر، وإن بال من الفرج فهو أنثى، وإن بال من مكان غامض بينهما فهو الخنثى .

³⁷د. محمد علي البار: خلق الإنسان بين الطب والقرآن ، الدار السعودية.

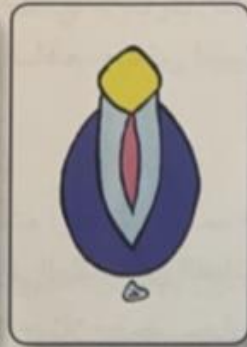
³⁸د. محمد شافعي بوشية: جراحات الذكورة والانوثة في ضوء الطب والفقہ الاسلامي، دار الفلاح

مشكلة الاختلاط في تحديد الجنس

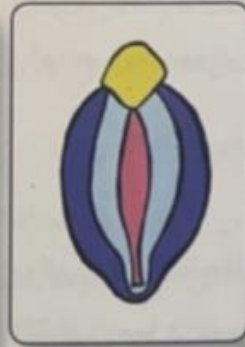
الجهاز التناسلي الخارجي في الذكر والأنثى والخنثى (المبهم)



جهاز تناسلي
ذكر طبيعي



الجهاز المبهم
(وسط بين الذكورة والأنوثة)



الجهاز المبهم
(وسط بين الذكورة والأنوثة)



جهاز تناسلي
أنثوي طبيعي



جهاز تناسلي
ذكر طبيعي



الجهاز المبهم لطفل
(ويظهر الشكل الخارجي
أقرب للأنوثة)



الجهاز المبهم لطفلة
(ويظهر الشكل الخارجي
أقرب للذكورة)



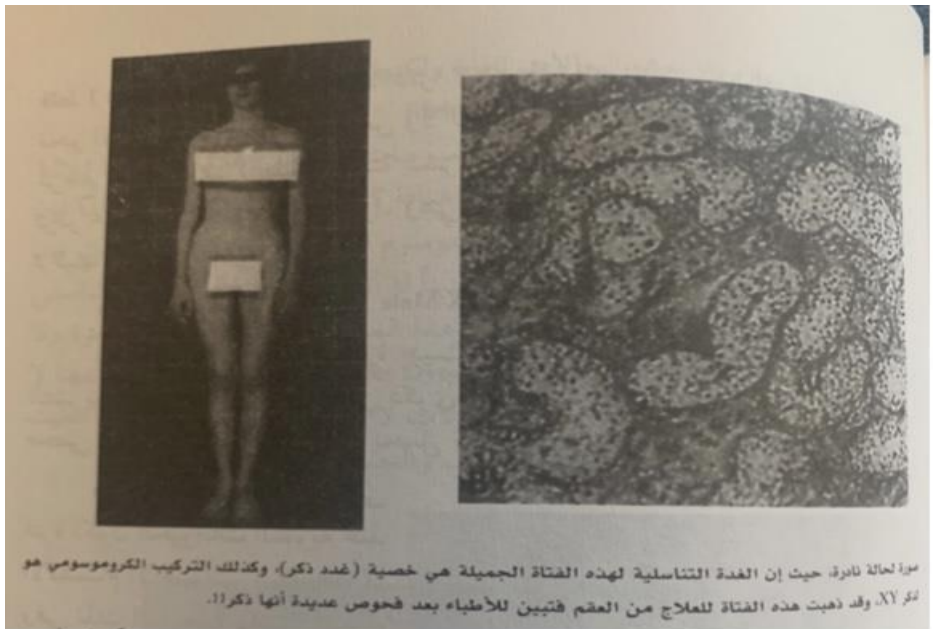
جهاز تناسلي
أنثوي طبيعي



بعد إجراء عملية
التصحيح الجراحية
لجهاز ذكرى



بعد إجراء عملية
التصحيح الجراحية
لجهاز أنثوي



مشكلة اختلاط الجنس Intersex

ومشكلة اختلاط الجنس مشكلة معقدة وتعني الاختلاط بين صفات الذكورة والأنوثة .. ومن المعروف أن الجنين في المرحلة الأولى في تكوينه يكون غامضاً بالنسبة لتحديد جنسه.. وتحت تأثير عوامل تحديد الجنس يتميز الجنين إلى ذكر أو أنثى ..

وهناك أربعة مستويات لتحديد الجنس:

المستوى الأول: الكروموزومات (الصبغيات) .. وتكون في الذكر XY وفي الأنثى XX وهذا بدوره يحدد ما يأتي من بعده ..

المستوى الثاني: الغدد الجنسية .. ففي الذكر تتكون الخصيتان .. وفي الأنثى يتشكل المبيضان .. وما تنتجه هذه الأنسجة من هرمونات يؤدي إلى تكوين الأجهزة التناسلية الداخلية والخارجية.

المستوى الثالث: الأجهزة التناسلية الداخلية .. والتي تمثلها في الأنثى: الرحم وأبواب فالوب .. وفي الذكر: الوعاء المنوي الناقل والبربخ ..

المستوى الرابع: الأجهزة التناسلية الخارجية .. وتتمثل في الذكور بكيس الصفن محتويًا على الخصيتين والعضو الذكري .. وفي الإناث تتمثل بالشفرين الكبيرين والصغيرين والعضو الأنثوي.

والخلل في هذا المستوى يؤدي إلى جهاز تناسلي خارجي غريب المظهر. وهذا المستوى هو الأكثر إظهاراً

لحالات اختلاط الجنس. وتسمى هذه الحالة بالجهاز التناسلي الشاذ أو الغريب AMBIGUOUS

GENTIALIA .. حيث يبدو الجهاز التناسلي الخارجي أقرب إلى الأنوثة الكاملة وأبعد من الذكورة الكاملة.

أما بالنسبة للركائز التي تقوم عليها عمليات التصحيح فهي نوعان من الركائز: أساسية وثانوية.

الركائز أو المحددات الأساسية: وهي الكروموزومات والغدد الجنسية .. فالشخص يكون ذكراً: إذا كان يحمل كروموزوم XY ولديه خصيتان ..

ويكون أنثى: إذا كانت كروموزوماتها XX ولديها مبيضان ..

أما إذا حدث خلل في الكروموزومات أو الغدد الجنسية .. كوجود أنسجة مبيض وخصية في نفس الشخص ..

فعندها يلجأ الجراح إلى **المحددات والركائز الثانوية ..** وتشمل الأجهزة التناسلية الخارجية والداخلية .. والقدرة

على ممارسة العلاقة الجنسية .. ومستقبل الإنجاب .. ورغبة الشخص ومشاعره نحو الذكورة والأنوثة .. ورغبة

الوالدين (في حالة الأطفال) .. وعمر الشخص عند تشخيص الحالة ..

فيتم دراسة هذه المعطيات بشكل دقيق .. ثم يُتخذ قرار تحديد الجنس إلى الجنس الأقرب لقدرات وتكوين

الشخص بعيداً عن المعاناة المعيشية والنفسية.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك فرقاً كبيراً بين عمليات "تصحيح الجنس" و"تغيير الجنس"³⁹..

عمليات تصحيح الجنس:

فعملية "تصحيح الجنس" تكون للأشخاص الذين لديهم خلل في الأعضاء التناسلية الظاهرة .. و يترتب على ذلك وجود إنسان "مشتبه" بين الذكر والأنثى.. وهو ما يعرف عند الفقهاء ب"الخنثى" .. وتكون أعضاؤه الجنسية الظاهرة غامضة.. بين الذكورة والأنوثة .. ويمكن عادة إجراء عملية جراحية لتثبيت جنسه الحقيقي والصحيح.

فالمشكلة تتلخص في أن يكون الشخص لديه خلل في الجهاز التناسلي الخارجي .. بحيث يبدو أنثى وهو في الحقيقة ذكر وفي هذه الحالة يتم إجراء الجراحة التصحيحية إلى الجنس الحقيقي وهو الذكر .. وقد يكون الشخص "أنثى" ولديها خلل في الجهاز التناسلي.. ويبدو وكأنها ذكر.. ويتم إجراء الجراحة التصحيحية إلى الجنس الحقيقي وهو الأنثى..

فعمليات "تصحيح الجنس" هي تصحيح من الوضع المخالف لحقيقة الشخص حتى يعود الى وضعه الطبيعي ، وهذه عادة تجرى للأطفال، لأن التشخيص الآن يتم في الطفولة الباكرة وأحيانا بعد الولادة مباشرة ، وذلك مع التقدم الطبي الكبير وانتباه أطباء التوليد وأطباء الأطفال لهذه المشاكل ،حيث يتم التشخيص في فترة مبكرة وبالتالي يتم العلاج.

وقد ذكر الاستاذ الدكتور ياسر جمال استشاري جراحة الأطفال والتجميل، الرئيس السابق لمركز تحديد وتصحيح الجنس في مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز بجدة ، لجريدة. «الوطن» 2019م أن عدد عمليات تصحيح الجنس بلغ الـ1600 عملية في المملكة العربية السعودية ، وذلك منذ 35 عاما وحتى عام (2018) ، حيث بلغت عمليات تصحيح الجنس في مرحلة الطفولة 93% بين تصحيح الذكور إلى إناث أو العكس، وبين البالغين 7%، أكثرهم إناث صُححوا لذكور.

ويروي البروفسور ياسر صالح جمال أول تجربة جراحية له في مجال تصحيح الجنس قبل 35 سنة .. فقد كانت أول مريضة رآها عروساً زُفّت إلى زوجها الذي أحضرها مرعوباً إلى مستشفى الجامعة في جدة.. حيث اتضح له -رغم أنها أنثى- أن أجهزتها التناسلية الظاهرة أشبه بالذكور.. وقد تم تصحيح جهازها التناسلي إلى جهاز أنثوي وانتهت مأساة ذلك العريس..

وإن التعامل مع الحالات في وقت مبكر يجعل النتائج أفضل.. سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية.. أو حتى من الناحية الجراحية إذا ما قورنت بالحالات التي يتم تشخيصها متأخراً.. إذ تعاني تلك الحالات من

³⁹د. محمد علي البار وأ.د. ياسر صالح جمال: الذكورة و الانوثة بين التصحيح و التغيير و الاختيار،مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد

العزيز ، جدة

بعض المصاعب في تعاملها واندماجها في المجتمع المحيط بها.. والذي قد لا يتفهم بشكل واعي الفرق بين "تصحيح الجنس" و"تغيير الجنس" ..

وقد نشرت جريدة الرياض 12 شعبان 1427هـ أن البروفسور "ياسر جمال" قام بإجراء تصحيح جنس 5 فتيات شقيقات.. ووصول سن كبرهن إلى 38 سنة وأصغرهن إلى سن 17 سنة.. وقد اندمج الأشقاء الخمسة في المجتمع وبشكل سلس وسريع.. وأصبح ثلاثة منهم موظفين في وظائف رجالية .. ومن الحالات المميزة فتاة جاءت إلى الحج من اليمن باسم "فاطمة" وعادت باسم "محمد" .. فقد قدمت هذه الفتاة إلى الحج مع أستها .. وشكت للطبيب من عدم حدوث الدورة الشهرية .. فأظهر الفحص الأولي أنها ذكر .. و أنها تشعر بأغلب مشاعر الذكورة .. ولكن أهلها كانوا مصرين على أنها أنثى .. فقد وُلدت في قرية في اليمن .. وأخبرت الداية الأم أن وضعها سيتغير بمرور الوقت .. وبعد استكمال الفحوصات تأكدت ذكورتها هذه الفتاة .. وأجريت لها عملية تصحيح الجنس ..

والطريف أن هذا الرجل وبعد مرور 15 عاماً على هذه العملية تزوج قريبة له .. وأنجب طفلاً ذكراً يعاني من نفس المشكلة .. وقد تم إجراء العملية لابنه .. والفرق بين الأب والابن أن نتائج عملية الإبن كانت أفضل جراحياً .. لأن التشخيص تم بعد الولادة مباشرة .. وتلقى العلاج في مرحلة مبكرة .. دون أن يمر بمعاناة التحول من عالم الإناث إلى عالم الذكور⁴⁰ .

ولا بد من الإشارة إلى ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لموضوع تحديد جنس المولود، وفي حال وجود غموض جنسي لديه يجب إخضاعه للفحوصات الطبية التي تبين جنسه الحقيقي، وتنبيه أولياء الطفل الى سرعة تصحيح جنسه خلال فترة قصيرة من ولادته .

ولا ينبغي إطلاق اسم «الخنثى» على من يتم تصحيح جنسهم ..

كما ينبغي على المجتمع تقبل المُصحَّحين لجنسهم .. واعتبارهم طبيعيين دون تفرقتهم عن بقية أفراد المجتمع .

وكثير من "المختلطين جنسياً" يتم تصحيح جنسهم بعد الولادة بوقت قصير ودون علم الناس، باستثناء الوالدين. ويكتب المركز المصحح للجنس عادة تقريراً عن الحالة .. ويرفعه للجهات المختصة في الدولة لتغيير معلوماته في البطاقة الشخصية.. ليمارس حياته بشكل طبيعي⁴¹ ..

⁴⁰ "أستاذ سعودي في مستشفى الملك عبدالعزيز بجدة ينجح في إجراء 300 عملية أزلت غموض تحديد الجنس"، جريدة الرياض، 12 شعبان 1427هـ - 5 سبتمبر 2006م - العدد 13952. (بتصرف)

⁴¹ د. محمد علي البار وأ. د. ياسر صالح جمال: الذكورة و الانوثة بين التصحيح و التغيير و الاختيار، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد

العزیز ، جدة

وسبق أن صدرت فتوى من هيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، والمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، بجواز إجراء عمليات تصحيح الجنس.

تغيير الجنس

1. الهوية الجنسية (الجندر):

الهوية الجنسية (الجندر) هي شعور الإنسان الداخلي بانتمائه لجنس معين، وهذا الشعور يمكن أن يكون متوافقاً مع الجنس (الذكورة أو الأنوثة) الذي ولد به الإنسان وقد يكون مختلفاً عنه.

أما مصطلحات "عبور جنسي" أو "تحول جنسي" أو "تغيير الجنس" أو اشتهااء تغيير الجنس

(Transsexual) فهو التغيير من جنس لآخر بسبب اختلاف تعبير بعض الأشخاص عن هويتهم

الجنسية والاجتماعية عن الجنس الذي يولدون به. ويطلق على هؤلاء الأشخاص لفظ العابرين أو المتحولين جنسياً.

ويعرف "مغاير الجنس" بأنه: شخص لا تتوافق هويته الجنسية مع تشخيص نوعه الجنسي عند ولادته. فهو

يشمل الأشخاص الذين يعرفون أنفسهم على أنهم رجال أو ذكور، ولكن تشخيص نوع جنسهم عند ولادتهم كان على أنه أنثى، وكذلك يشمل الأشخاص الذين يعرفون أنفسهم على أنهم فتيات أو نساء، ولكن شُخصوا عند ولادتهم على أنهم ذكور.

ويعرف المتحول جنسياً بأنه: شخص مغاير الجنس قد خضع لعمليات تدخل هرمونية أو جراحية لجعل جسمه أكثر انسجاماً مع تشخيص نوعه الجنسي عند ولادته.

ويميز الغرب بين الهوية الجنسية (Gender identity) والتوجه أو الميل الجنسي (sexual orientation) ..orientation)

ويعد موضوع "الهوية الجنسية" وما يتعلق بها من موضوعات الساعة لدى الغرب، يحرص على التفصيل فيه. وتعد الجمعية الأمريكية للطب النفسي من أكثر الجهات التي اهتمت بتفسير تلك المصطلحات وتذكر

منها: الهوية الجنسية (gender identity) ، التعبير الجنسي (gender expression) ، ومغاير الجنس (Transgender) ، وعدم الرضا عن النوع الجنسي (gender dysphoria) ، والمتحول جنسياً (Transsexual) ..

ويعرّف "اضطراب الهوية الجنسية" (Gender identity disorder) بأنه: عدم التوافق بين الجنس الذي ولد به الإنسان والجنس الذي يشعر بالانتماء إليه.

ويعدُّ مرض اضطراب الهوية الجنسية أحد الأمراض النفسية التي تضمنتها كل من لائحة منظمة الصحة العالمية للأمراض (ICD-10) ، و الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية (DSM-5)

الصادر عن الجمعية الأمريكية للطب النفسي ، وقد تم تعديل تسميته في النسخة الأخيرة من هذا الدليل الصادر عام 2013 إلى (Gender dysphoria) أي "الاضطراب في تقبل الجندر". ويعرّف "الاضطراب في تقبل الجندر" بحسب الجمعية الأمريكية للطب النفسي بأنه : "تضارب أو نزاع بين الجنس المحدد أو المعين للإنسان والجنس الذي يشعر بالانتماء إليه"⁴². وخضع موضوع الإبقاء على "اضطراب الهوية الجندرية" في الكتاب التشخيصي أو حذفه، لجدل واسع. فرأى الذين حاربوا من أجل الإبقاء عليه أن الأفراد الذين يعانون من هذه الحالة يجب أن يكون بمقدورهم البحث عن علاج للضيق لهذا الاضطراب الجندري الذي ينجم عن التعارض بين الجنس والجندر لديهم، بما في ذلك العلاج الطبي لتغيير الجنس. ولن تكون شركات التأمين على استعداد لتغطية تكاليف علاج مرض ليس له تشخيص معتمد. أما الذين دافعوا عن حذف "اضطراب الهوية الجندرية" فتمثلت وجهة نظرهم في أن تصنيف الناس الذين لا يتطابق الجندر النفسي لديهم مع جنسهم البيولوجي، كمرضى عقليين سيشكل وصمة لهؤلاء الأفراد، مما يقود إلى التمييز ضدهم وتفاقم حالة الضيق لديهم.⁴³

ومن الجدير بالذكر ان تصنيفات الجندر كلها لم تكن موجودة قبل بضعة عقود وانما هو أمر مستحدث بناءً على الموجات التي تكتسح الغرب وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية .

2. أسباب تغيير الجنس

هناك عوامل بيئية أو اجتماعية أو نفسية يمكن أن تدفع هؤلاء المتحولين جنسياً الى ذلك التغيير .. فهناك من يعاني من عوامل نفسية تؤثر على طبيعة جنسه ، وتظهر على هذا الشخص أعراض ، كرفضه القاطع لجنسه الطبيعي ، فيحاول أن يغيّر جنسه الذي خلقه الله عليه إلى الجنس المضاد حسب الميول والأهواء ، فيبدأ بتقليد الجنس الآخر في الأسلوب والملابس ، ثم تظهر عليه الرغبة في التخلص من أعضائه التناسلية. فإذا لم يستجِب إلى طلبه ، فإنه يلجأ إلى تعاطي الهرمونات الجنسية المعاكسة لجنسه الطبيعي ، كما يلجأ الى تعاطي المخدرات المنتشرة بين هذه الفئة من الناس ، حتى تظهر عليه العلامات الجنسية الثانوية للجنس المضاد ، وإذا لم تنجح هذه الوسائل فإن بعضهم يحاول الانتحار.⁴⁴

وهناك ظروف خاصة لبعض الأسر قد تشجع على ذلك السلوك ، كأن تكون عائلة لديها بنات فقط وذكور يعيش بينهم .. فيتعلم طباع الإناث وعاداتهن وحركاتهن، وتبقى هذه الصفات معه مستقبلاً ، أو العكس..فقد تكون عائلة لديها ذكور وبنات واحدة تنشأ مع إخوانها، فتتعلم سلوكهم وطباعهم وحركاتهم، وتنغرز هذه الصفات فيها إلى أن تكبر ..

⁴² د. منال مروان منجد:عمليات تحويل الجنس في دولة الإمارات العربية المتحدة (مرجع سابق)

⁴³ فيكي هليسون : علم نفس الجندر، ترجمة د. ياسمين حداد ، دار الفكر ، 2020 عمان

⁴⁴ أ. عامر نجيم: تغيير الجنس بين المنع والاباحة ، مجلة الفقه والقانون ، العدد الثالث والثلاثون ، يوليو 2015 ص 74.

كما قد تؤثر معاملة الوالدين في نفسية الطفل ، كأن يكون هو ذكرٌ .. ويُعاملُ معاملة الأنثى ، كأن تلبسه أمه ملابس الإناث، ويُسمى بأسماء الإناث، ويستمر على هذا الدور مستقبلاً.⁴⁵

وقد يكون غياب أحد الأبوين من أسباب هذا السلوك ، فإذا غاب الأب ونشأ الولد في أحضان أمه ، فقد يتعلم النعومة والحنان فقط ، وتغيب عنه صفات الرجولة وخشونة الطباع ، أو العكس⁴⁶

ومن أهم هذه الأسباب تعرض الطفل للاعتداءات الجنسية المتكررة من محيطه ومجتمعه ، فإن آثارها وانعكاساتها عليه قد تكون كبيرة جدا .

ومن الأسباب الدافعة إلى هذا التحول التأثير الكبير لوسائل الاعلام، وإظهار الأمر على أنه حق شخصي ومظهرٌ من مظاهر التنوير والتحضر.

ومن المحتمل عند المسلمين أن ترغب الفتاة الوحيدة عندما يموت أبوها الغني بالاستلاء على الميراث كاملاً فتقوم بالتحول الى ذكر للحصول على الثروة كاملة⁴⁷

ويزعم البعض أن هناك ما يسمى بـ (الخطوط الجندرية أو الجنسيه بالمخ) وهي مسؤولة عن تعريف و شعور المخ بالجنس الذي ينتمي إليه، وهو ما يسمى بالهوية الجنسيه.

و الحقيقة أن ذلك كله كذب وبهتان⁴⁸.

وقد أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية وجود أكثر من 6500 فرق جيني بين الذكر والانثى، وكل خلية في جسم الانسان البالغ عددها ترليون خلية تتبؤك الخبر اليقين (ذكراً XY) أو أنثى (XX) بمدلولاتها الكاملة التي تصرخ في وجهك: أنا أنثى أو أنا ذكر .

ولكن الملاحظ أن هناك سعياً حثيثاً لفرض مسألة الجندر من خلال تحويل الجنس كأمر واقع، وإلباسه لبوس العلم من خلال القول أن هناك فرقا بين الهوية الجنسية والجنس البيولوجي، وهو ما ينفيه العلم جملة وتفصيلاً.

وتؤكد دراسة نشرت في عام 2016 بأن القول بأن الهوية الجنسية أمر منفصل عن الجنس البيولوجي هو قول لا تدعمه أية أدلة علمية⁴⁹

⁴⁵د. عادل ناصر حسين: أثر تغيير الجنس في مسائل الأحوال الشخصية. (مرجع سابق)

⁴⁶د. مكرلوف وهيبه: الأحكام القانونية لنظام تغيير الجنس، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

⁴⁷د. سعيد إبراهيم دويكات ، أ. وفيه المصري : عمليات تحويل الجنس... نظرة علمية شرعية (مرجع سابق)

⁴⁸د.حاتم الحاج : تغيير الجنس وأحكام الخنثى ، موقع الدكتور حاتم الحاج.

⁴⁹ <https://www.thenewatlantis.com/publications/executive-summary-sexuality-and-gender>.

وقد أشار د. ماكهيو إلى دراستين مختلفتين، واحدة أجرتها جامعة فاندربيلت الأمريكية والثانية أجراها مستشفى بورتمان البريطاني، حيث تشير الدراسات إلى أن 70 - 80 % من الأطفال الذين اختبروا بسبب شعورهم باضطراب الهوية الجنسية، ولم يتم علاجهم لا طبيياً ولا جراحياً ، قد فقدوا هذا الشعور مع الزمن⁵⁰. وهذا يعني أن الشعور بالإنتماء إلى الجنس الآخر ليس أمراً حتمياً أو أمراً فطرياً يجب تحقيقه، أو مرضياً ينبغي العلاج منه، وإنما هو في الأغلب حالة مؤقتة سرعان ما تزول.

ويؤكد د. ماكهيو بأنه "مهما كانت كمية بتر أجزاء من الجسد، أو تأنيث السلوك، أو زراعة مظهر أنثوي، فإن ذلك لا يجعل الرجل امرأة" ولا يجعل المرأة رجلاً . و يقول أيضاً: "إن عملية التحول الجنسي لا تغير الرجال إلى نساء أو العكس، وإنما تجعل الرجال أنثويين والنساء ذكوريين"⁵¹.

ولا بد من التوعية بخطورة عمليات التحويل، فتحويل الجنس دون وجود خلل عضوي ولمجرد الرغبة ووجود خلل نفسي فقط، لن يوصل المتحول إلى الشفاء مما يعانيه بل قد يؤدي إلى تدهور حالته أكثر، كما لن يحوله إلا بالشكل الخارجي ويصبح إنساناً منقوصاً ضائعاً بين الجنسين.

وأظهر بحث نُشر في مجلة Front Psychiatry في شهر مايو 2021 (المجلة الفرنسية النفسية) ، أن المتحولين جنسياً في الولايات المتحدة لديهم تزايد مستمر وطوال العمر في إصابتهم بالاكتئاب (48-62%) والقلق (26-38%) بالمقارنة مع عامة السكان⁵².

وكثير من الذين يخضعون لعمليات تغيير الجنس يعانون من حالات نفسية شديدة وينتهي الأمر بمعظمهم إلى الانتحار.. إذ أنه وفق الإحصائيات الحديثة فإن 41% منهم يُقدمون على الانتحار.. بعد أن يفقدوا القدرة على التعايش مع المجتمع بعد التغيير.. وعدد كبير منهم يموت مبكراً.. إما عن طريق الانتحار أو المخدرات أو الإصابة بمرض الإيدز والأمراض الجنسية الأخرى .. فضلا عن السلوكيات العدوانية التي تتولد لديهم على خلفية نبذ المجتمع لهم.

3. جراحة تغيير الجنس

والمراد بها تلك الجراحة التي يتم فيها تحويل الذكر إلى شكل أنثى أو العكس .

⁵⁰ *Transgender Surgery Isn't the Solution*. 2016

⁵¹ Dhejne C, Lichtenstein P, Boman M, Johansson AL, Långström N, Landén M. Long-term follow-up of transsexual persons undergoing sex reassignment surgery: cohort study in Sweden. PLoS One. 2011 Feb 22;6(2):e16885.

⁵² Inderbinen M, Schaefer K, Schneeberger A, Gaab J, Garcia Nuñez D. Relationship of Internalized Transnegativity and Protective Factors With Depression, Anxiety, Non-suicidal Self-Injury and Suicidal Tendency in Trans Populations: A Systematic Review. Front Psychiatry. 2021 May 20;12:636513.

وتوضيحاً لتغيير الجنس فإن شخصاً ما ذكراً كان أم أنثى .. يملك جسدياً كل مقومات جنسه.. إلا أنه يشعر أنه انحبس في جسد مخالفٍ لجنسه.. ويطلب تغيير جنسه وأجهزته التناسلية جراحياً بسبب اضطراب نفسي وعقلي ويحتاج إلى مداواة هذا المرض النفسي والعقلي، بدلاً من إجراء عملية مسخ بتحويل جنسه إلى شكل ذكر أو أنثى .. وتعرف هذه الجراحات بجراحات "تغيير الجنس".⁵³

وهذه العمليات تتم على شكلين:

الشكل الأول: تحويل الذكر إلى أنثى:

فهذا شخصٌ ذكرٌ يملك أجهزة تناسلية سليمة بالكامل.. حيث يملك خصيتين وكرورومات ذكورية XY .. وله جهاز تناسلي خارجي ذكري سليم تماماً.. ولو تزوج بأنثى لأمكنه تخصيبها والإنجاب منها.. إلا أنه يشعر أنه ينتمي إلى جنس الأنثى ويطلب تحويله إلى أنثى.

والجراحة التي تجرى له تشمل استئصال القضيب والخصيتين.. ويُعطى هرمونات أنثوية.. ويتم إنشاء وبناء مهبل صناعي، ويكون ذلك باستخدام جزء من الأمعاء أو جزء من كيس الصفن ، مع عملية خصاء تامة وتكبير الثديين ،وبذلك يكون الشخص أنثى صناعياً.. وقد تصلح للممارسة الجنسية ولكن لا تحمل ،لأنها لا تملك رحمًا ولا مبايض!.

والشكل الثاني: تحويل الأنثى إلى ذكر:

وقد تكون الأنثى كاملة الأنوثة ولها كروموسومات أنثوية XX .. ولها مبايض ورحم وقنوات فالوب ومهبل وجهاز تناسلي خارجي أنثوي.. ولو تزوجت برجلٍ لأمكنها أن تنجب منه.. إلا أنها تشعر أنها تنتمي إلى عالم الذكورة.. وتطلب التحويل إلى ذكر.

والجراحة التي تُجرى لها تشمل استئصال الرحم والأنابيب والمبايض والمهبل والثديين.. وتكوين قضيب صناعي من الجلد.. ووضع جهاز يشبه القضيب بداخله..

و زرع خصيتين صناعيتين من مادة بلاستيكية.. وإعطاء الشخص هرمونات ذكورية.. وبذلك يكون الشخص تحول إلى ذكر شكلاً .. ولكن لا يملك العضو التناسلي الطبيعي.. ولا يمكن له أن يخصب الأنثى فهو لا يملك خصيتين. و هذا العضو الذكري لا يمكنه الانتصاب إلا عن طريق بطارية مربوطة في الفخذ، ثم أنه لا يستطيع إخراج السائل المنوي الذكري (لأنه غير موجود) أي أنه صورة فقط.

⁵³ Weissler JM, Chang BL, Carney MJ, Rengifo D, Messa CA 4th, Sarwer DB, Percec I. Gender-Affirming Surgery in Persons with Gender Dysphoria. Plast Reconstr Surg. 2018 Mar;141(3):388e

هذا هو المَسخ وتغيير خلق الله.. في تغيير الرجل إلى شكل امرأة لا تتجلب.. والمرأة إلى شكل رجل لا ينجب.. وما خلق الله الذكر والأنثى إلا لحفظ النسل وبقاء البشرية لعبادته..⁵⁴

قصة سالي (سيد محمد عبد الله)

وقد اشتهرت في مصر والعالم قصة طالب طب الأزهر المدعو سيد محمد عبد الله مرسى ، وأثارت ضجة كبرى ، وقد قام الدكتور أحمد محمود سعد (1993م) ، الاستاذ بالقانون المدني في جامعة القاهرة ، فرع بني سويف ، بوضع كتاب حافل في 800 صفحة ، حول هذه القضية بعنوان " تغيير الجنس بين الحظر والاباحة" دار النهضة العربية ، القاهرة .

وذكر فيه تفاصيل وقائع هذه الحادثة ، حيث أن الطالب سيد محمد عبد الله مرسى (في السنة الخامسة ، كلية طب الأزهر ، بنين) أجرى عملية جراحية لتغيير جنسه وإزالة مظاهر الذكورة في مستشفى الزمالك بتاريخ 1988/1/29م ، وقد قام بالجراحة المذكورة الأستاذ الدكتور عزت عشم الله ، مستشار جراحة التجميل ، وكان الدكتور رمزي هو الذي قام بالتخدير في هذه العملية التي تكلت بالنجاح ، وقد قام المستشفى بإصدار شهادات بذلك للطالب المذكور ، وأنه سدد الرسوم المقررة ودفع جميع أتعاب العملية نقداً.

وقد قامت نقابة الأطباء بالجيزة بمصر ، باستدعاء الطالب المذكور والجراح والطبيب المخدر ، وقامت بمناقشتهم ومعرفة التفاصيل ، مع دراسة حالة الطالب النفسية ، وفحصه بدنياً ونفسياً من قبل المختصين ، وقد أصدرت النقابة قراراً تأديبياً ، بتاريخ 1988/11/8م ، بمعاقبة الطبيب الجراح ، بشطب اسمه من سجل الأطباء ، واسقاط عضويته من النقابة ومنعه من مزاوله المهنة في أي صورة وعوقب الثاني (طبيب التخدير) بنفس العقوبة ، وقد اعتبر المجلس أن هذه العملية تشكل اعتداء على القيم والأخلاق ولم يكن لها أي مبرر طبي .

ورفعت النقابة القضية إلى دار الافتاء بوزارة العدل بمصر لمعرفة الرأي الديني ، مستفسرة عن رأي الدين في موضوع طالب الطب بجامعة الأزهر ، الذي أجريت له عملية جراحية واستئصال أعضاء الذكورة لتحويله الى فتاة ، وقد جاء رد دار الافتاء المصرية بمقدمات فيها ذم تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال وفيها : (لا يجوز هذه الجراحة لمجرد الرغبة في التغيير دون دواعٍ جسدية صريحة غالبية ، و إلا دخل في حكم الحديث الشريف الذي رواه البخاري عن أنس قال: " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء " وقال : " أخرجوهم من بيوتكم ، فأخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلانا ، وأخرج عمر فلانا" (رواه أحمد والبخاري) ...

⁵⁴ . د. حسان شمسي باشا ، د ماجد شمسي باشا : الجراحة التجميلية : رغبات جامعة وضوابط شرعية ، دار القلم، دمشق ، 2020

" ولا يجوز مثل هذا الاجراء (الجراحي) لمجرد الرغبة في تغيير نوع الانسان من امرأة الى رجل أو من رجل الى امرأة ..

وقد اعتمدت النقابة والفتوى على تقارير طبية عديدة ، منها تقرير طبي مؤرخ في 1987/10/31م عن الاستاذ الدكتور عبد الهادي عمر والاستاذ الدكتور رفعت المازن ، وذلك بناء على تكليفهما من قبل الاستاذ الدكتور عميد كلية الطب بكلية الأزهر (بنين) بفحص الطالب ، وذلك قبل اقامه على اجراء العملية التحويلة المذكورة ، وقد جاء في التقرير ما يلي : " بالكشف على الطالب المذكور ، وجد أنه عنده ميول أنثوية سيكولوجية (نفسية)، إلا أنه من الناحية العضوية فإنه يتمتع بكل صفات وعلامات الذكورة ، كما أن صوته كامل الخشونة والرجولة ، إلا انه بالنسبة لتناوله الهرمونات الأنثوية منذ 2-3 سنوات ، ولا يزال يأخذها فقد تضخم ثدياه على الناحيتين ، وأنه بالنظر لميوله الانثوية السيكولوجية فقد كان يرتدي ملابس الفتيات ويطيل شعره " .

وقد قرر الطبيبان الاستشاريان أن لا مكان للعلاج الجراحي وتحويل الجنس ، وأنّ العلاج ينبغي أن يكون نفسياً ، وخاصة أن جميع الفحوصات الاكلينيكية والمخبرية والموجات الصوتية تؤكد على أنه من الناحية البيولوجية ذكر كامل الذكورة .

ورغم ذلك كله ، فقد أصرّ الطالب على إجراء العملية المسخية التي قام بها الطبيب الجراح الاستاذ الدكتور عزت عشم الله في 1988/1/29م والتي لم يكن لها مبررها من الناحية الجسدية ، وقد أخذ الدكتور عزت وغيره بما هو مقرر في الطب الغربي من أن الرغبة النفسية إذا كانت قوية ومستمرة (على الأقل سنتين) فإنها تؤخذ في الاعتبار ، وعليه يتم تغيير جنس هذا الشخص حسب رغبته المستمرة والقوية ، وهي كافية في وجهة نظره باجراء مثل هذه العملية المسخية التي تحوّل الرجل إلى شكل امرأة ، وتحوّل المرأة إلى شكل رجل.

وقد قامت جامعة الأزهر بفصل الطالب من كلية الطب، ويقول الدكتور أحمد محمود سعد ، في كتابه " تغيير الجنس بين الحظر والاباحة " (ص107 وما بعدها) : إن الطالب المذكور حصل على حكم من المحكمة بإلغاء القرار الصادر من الجامعة والقاضي بفصله ، حيث قضت محكمة القضاء الاداري تاريخ 1991/7/2م ، "بالغاء القرار المطعون فيه صادر من كلية الأزهر بنين بفصل الطالب (س) لوقوعه على غير محل ، ورفض ما عدا ذلك من طلبات ، وألزمت المدعية وجامعة الأزهر المصروفات مناصفة بينهما". وقد استندت المحكمة في قرارها الى أن الطالب "سيد" قد تحول الى أنثى تدعى "سالي" ، وأنه قام بتغيير حالته المدنية بشهادة ، وإعادة قيد اسمه وتغيير نوعه إلى أنثى . وأصدرت مصلحة الأحوال المدنية ببولاق قيد ميلاد باسمه الجديد في 1988/12/6م ، وصدرت له بطاقة شخصية من مكتب سجل مدني المطيرة

بمحافظة القاهرة تحمل رقم 112516 وتاريخ 1988/9/25م باسمه الجديد "سالي" ، وهي جميعها شهادات رسمية صادرة من الدولة ولها حجيتها. وأعلنت سالي أنها تزوجت باعتبارها أنثى، رغم أنها غير قادرة على الانجاب (مثل كثير غيرها من النساء العاقرات) .

ويذكر الدكتور أحمد محمود سعد . في كتابه " تغيير الجنس بين الحظر والاباحة" ص 121 ، أن الطالبة سالي (الطالب سيد سابقا) قد استأنف دراسته في كلية الطب قسم البنات بجامعة الأزهر ، وأنه تخرج من كلية الطب ، ولكن هذا الأمر يبدو فيه الالتباس ، فرغم أن سالي قد حصل على الحكم المذكور، إلا أن الأزهر طعن في الحكم ، وخاصة بعد ان اشتغل (ت) سالي راقصة في كباريه ، وأن هذا يخل بكرامة الأزهر ويشكل خطراً أخلاقياً على الطالبات .

والغريب حقا أن سالي تزوج (ت) زواجا رسمياً من الدولة المصرية كالأنثى، ففشل هذا الزواج وانتهى بالطلاق بسرعة . واشتغل(ت) سالي راقصة في أماكن عدة ، ثم تزوج (ت) مرة أخرى . ونشرت صحيفة " الحياة " بتاريخ 2000/9/12م الموافق 14/6/1421هـ (العدد 13698) أن سالي -سيد سابقا- تحلم بالعودة الى الطب بعد الرقص .

وسالي (سيد محمد عبد الله مرسي) تبلغ حاليا (أي عام 2000) 32 عاماً ، وقد طردتها جامعة الأزهر بعد أن تحولت من رجل الى شكل امرأة ، ورغم أن المحكمة الإدارية حكمت بعودتها الى كلية الطب (عام 1991م) كما تقدم ، إلا أن الأزهر قدم التماساً الى المحكمة أوضح فيه أن سالي قد عملت راقصة بعد فصلها ، ولا يصح أن يكون بين بنات الأزهر طالبة راقصة ، وقبلت المحكمة الالتماس وقررت إلغاء الحكم الصادر ، وقضت بعدم حق سالي بالعودة الى الجامعة .

وتقول الصحيفة : إن سالي قد طلبت من محاميها الطعن في الحكم أمام المحكمة الادارية العليا ، والمطالبة بعودتها الى كلية بنات الأزهر ، وأضاف محاميها بأنه متقائل بكسب القضية.

والغريب حقا أن سالي هذه قد أقرت ، في أثناء محاكماتها العديدة ، أنها قد مارست الجنس مع العديد من الرجال قبل إجراء عملية التحويل لها ، كما أنها مارسته بعد العملية ، ورغم اعترافاتها المتكررة بالزنا واللواط إلا أن القانون كان في صفها دائماً ، إذ اعتبر هذه أعمالاً فردية ، وأن الانسان حرٌّ في أموره الجنسية متى كان بالغاً عاقلاً ، ولا عقوبة على هذه الأعمال الجنسية متى تمت بالرضا (قانون جنائي المادة 273-279)، فالقوانين الوضعية لا تعاقب على الزنا واللواط متى تمت بالرضا بين بالغين! وتعاقب الزوجة إذا زنت بناء على دعوى زوجها فقط ، أما الزوج فلا يُعاقب إلا إذا زنا في منزل الزوجية بناء على دعوى من زوجته فقط ، أما إذا زنا خارج منزل الزوجية فلا تُسمع دعوها عليه! ويحق لها الزنا إذا زنا الزوج في منزل الزوجية ولا تُسمع دعوها عليها.

مواقف الدول المختلفة من عمليات تغيير الجنس :

تسمح دولٌ غربيةٌ بعمليات تغيير الجنس سواء كانت بالهرمونات أو العمليات الجراحية بكاملها مثل السويد والنرويج وألمانيا وهولندا والدنمارك وبريطانيا وإيرلندا وفرنسا، بينما توقفت دول الاتحاد السوفيتي السابق مثل روسيا واوركرانيا وشيكوسلافيا ويوغسلافيا وبولندا عن اجراء هذه العمليات، وقد بدأ بعضها بقبولها مع اشتراطات خاصة.

كما ان الولايات المتحدة وكندا واستراليا وكثيرٌ من دول أمريكا اللاتينية تسمح بعمليات تغيير الجنس حسب الرغبة المستمرة من الشخص الذي يريد هذا التغيير، بينما ترفض ذلك دولٌ أخرى مثل كوبا وغيرها. وتسمح دول كثيرة في آسيا باجراء عمليات تغيير الجنس (ما عدا الصين)، وتسمح تايلاند التي اشتهرت بعمليات تغيير الجنس ، وتعتبر تايلاند أكبر بلد يستقبل آلاف الزبائن الذين يريدون تغيير الجنس سنوياً . وتأتي الهند بعد تايلاند في أعداد الذين يقومون بعمليات تحويل الجنس الذين يأتون من الخارج باعتبار الكلفة في الهند أقل من الدول الاخرى (بل ربما أقل من تايلاند نفسها) ،وتسمح الفلبين بعمليات تغيير الجنس ، كما تسمح بذلك بعض الدول الاسلامية مثل ماليزيا واندونيسيا وباكستان وبنجلادش!. وقد أصبحت إيران تحتل المركز الثاني عالمياً بعد تايلاند في إجراء عمليات التحول الجنسي، وبمرور السنوات أصبح التحول الجنسي في إيران مألوفاً إلى حد ما، ودعمت الحكومة ذلك، وصارت تتحمل نصف تكاليف العملية، وتوفّر مركزاً لتأهيل المتحولين جنسياً وإعادة إدماجهم في المجتمع وإنهاء أوراقهم الرسمية بسهولة.

لكن الواقع لم يكن بتلك البساطة إلى أن تغير الوضع بعد أن نجحت متحولة إيرانية ناشطة، مريم مولكارا، في إقناع آية الله الخميني بموقفها، بعدما زارته في العام 1987، ففي ذلك العام أصدر فتوى تسمح بإجراء عمليات تحويل الجنس. إذ يقول الخميني: «إذا أراد أحدهم تغيير جنسه الحالي، لأنه يشعر أنه عالق داخل جسد غير جسده، يحقّ له التخلص من هذا الجسد والتحول إلى جنس آخر».

ووفقاً لموقع «محتا» (صوت الإيرانيين المتحولين جنسياً)، يواجه المجتمع الإيراني صعوبة في تقبل المتحولين، لكن الأمر أفضل مما كان عليه في أي وقت سابق، خصوصاً لمن يتحولون من أنثى إلى ذكر، فثقافة المجتمع الإيراني تشبه مجتمعات الشرق الأوسط التي تعتبر أن الرجل «لا يعيبه شيء»، أما بالنسبة إلى المتحولين من ذكر إلى أنثى، فالأمر لا يزال معقداً، إذ يواجهون رفض المجتمع الذي يرى الأنثى في مرتبة «أدنى»!.

وقد اجريت هذه العمليات في معظم البلاد الاسلامية ، للأسف ، وسمحت بها كثير منقوانين هذه الدول وذلك مثل تركيا ،وقد أجريت هذه العمليات في حالات فردية في مصر وتونس والمغرب ولبنان والاردن وسوريا

والعراق والسعودية والامارات وقطر والكويت. وقد ذكرت صحيفة الرأي الكويتية قصة تحويل أحمد الى أمل وحكم المحكمة فيها في 2004/4/25م : حيث صدر أول حكم قضائي بأحقية الشاب الكويتي أحمد والبالغ من العمر 23 عاما بتحويل جنسه من ذكر الى انثى وذلك في 2004/4/24م من المحكمة اول درجة . ونشرت صحيفة الرأي العام الكويتية في اليوم التالي (2004/4/25م) تفاصيل هذه القصة .

تأثر مسائل الأحوال الشخصية بتغيير الجنس:

فبعض الأشخاص يقوم بإجراء عملية تحويل الجنس في الخارج، و بعد العودة يقومون برفع دعوى أمام القضاء من أجل تصحيح بياناتهم في الوثائق الرسمية.

فتغيير الجنس يتعارض كلياً مع أحكام الأحوال الشخصية، فكل شخص له التزامات وحقوق على أساس جنسه هذا، وكل تغيير في جنس الشخص سوف يؤثر في أحكام الأحوال الشخصية التي يخضع لها، منها غير مالية: مثل الزواج والرضاع والحضانة والعدة والنسب، ومنها مالية: مثل المهر والنفقة والوصية والميراث⁵⁵.

والخلاصة أن تحويل الجنس لم يعد فقط علاجاً لمشكلة الخنوثة، بل أصبح من العمليات التي يقدم عليها البعض لمجرد الرغبة في تغيير جنسهم، أو لمجرد وجود إحساس بعدم التوافق بين جنسهم الحقيقي و الجنس الذي يشعرون بالانتماء إليه.

أما تصحيح الجنس فحين لا يكون الجنس متبيناً تبيناً واضحاً ، يتدخل الطب لتصحيحه، ويتم ذلك منذ الولادة سواء كان عن طريق العمليات الجراحية او عن طريق تناول الأدوية وغيرها.. وهذا الأمر وافقت على إجراء العمليات له المجامع الفقهية.

أما **تغيير الجنس** حسب هوى الشخص ورغبته فيكون الشخص ذكراً مائة بالمائة من الناحية البيولوجية التي خلقه الله عليها، سواء كان من ناحية الكروموزومات، أو من ناحية الغدد التناسلية، أو من ناحية الأعضاء التناسلية، لكنه يريد أن يتحول إلى أنثى!! فيتم ذلك بتدخل جراحي لتغيير أعضائه التناسلية، وهذا لا شك أنه تغيير في خلق الله سبحانه وتعالى، ناتج عن اتباع هوى النفس واستجابة لداعي الشيطان الذي توعد بإغواء البشر: (وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ)، ومخالف للتوجيه النبوي الشريف: (لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَأْسِمَةَ وَالْمُسْتَوْصِمَةَ)..

ومسألة تغيير الجنس لغير ضرورة .. هي نوع من العبث والتلاعب الذي لا أصل له.. و ليس هناك أي دليل علمي يدعم محاولة الفصل بين الهوية الجنسية والجنس البيولوجي.. بل العكس هو الصحيح ولا فصل

⁵⁵د. عادل ناصر حسين: أثر تغيير الجنس في مسائل الأحوال الشخصية

بينهما. والشخص المتحول إنما يتحول ظاهرياً.. ولكن لا يكتسب صفات الجنس المتحول إليه.. فلا الذكر ينجب.. ولا الأنثى تحيض وتحمّل.

الفتاوى الصادرة في موضوع تغيير الجنس

وقد صدر عدد من الفتاوى بتحريم تغيير الجنس، ومن هذه الفتاوى :

1. فتوى ادارة الفتوى بوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بدولة الكويت سنة 1984، حيث سُئلت عن

أنثى مكتملة الأنوثة وأرادت إجراء عملية جراحية لتتحول بها إلى ذكر وأجابت عن السؤال بالآتي:
"هذه أنثى كاملة الأنوثة وإنها متشبهة بالرجال ، وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري وغيره - النساء المتشبهات بالرجال والرجال المتشبهين بالنساء ، ولا تخرجها العملية الجراحية المذكورة عن كونها أنثى ، وإقدام طبيب ينتمي إلى الإسلام على مثل هذا العمل يعتبر جريمة ، ومخالفة شرعية ، يستحق عليها عقوبة تعزيرية ، وكذلك من ساهم وهو على علم بهذا"⁵⁶

2. فتوى دار الافتاء المصرية سنة 1988:

وهذه الفتوى جاءت في شقها الثاني الذي تتضمن حكم تغيير الجنس وجاء فيه : " ولا تجوز هذه الجراحة لمجرد الرغبة في التغيير دون دوافع جسدية صريحة غالبية ، وإلا دخل في حكم الحديث الشريف الذي رواه البخاري عن أنس بن مالك قال : " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء ، وقال: أخرجوهم من بيوتكم ، فأخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلانا وأخرج عمر فلانا" .. و جاز إجراء الجراحة لإبراز ما استتر من أعضاء الذكورة والأنوثة ، بل إنه يعتبر واجباً باعتباره علاجاً متى نصح بذلك الطبيب الثقة، ولا يجوز إجراء مثل هذا الأمر لمجرد الرغبة في تغيير نوع الإنسان من امرأة إلى رجل أو من رجل إلى امرأة"⁵⁷

وجاءت هذه الفتوى لأن طالباً في كلية الطب بجامعة الأزهر يدعى سيد محمد عبد الله مرسى ، والذي يدّعي لنفسه اسم سالي ، كان ذكراً كامل الذكورة من الناحية العضوية ، ولكنه كان يعاني من مرض اضطراب الهوية الجنسية ، وتم علاجه بالأدوية ولكنها لم تنفع ، لذا تم التداخل الجراحي لتحويله من ذكر الى أنثى.⁵⁸

⁵⁶ فتوى وزارة الاوقاف الكويتية الصادرة عن ادارة الفتوى رقم 11 سنة 1984

⁵⁷ فتوى دار الافتاء بوزارة العدل رقم 68 لسنة 1988 في 2 / 11 / 1988.

⁵⁸ احمد محمود السعيد بتغيير الجنس بين الحظر والاباحة ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ، 1993ص 105.

3. كما صدر قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي عام 1989م والذي نص على التالي:

"أولاً: الذكر الذي كملت أعضائه ذكوره والأنثى التي كملت أعضاؤها أنوثتها لا يجوز تحويل أحدهما إلى النوع الآخر، ومحاولة التحويل جريمة يستحق فاعلها العقوبة لأنه تغيير لخلق الله، وقد حرم سبحانه هذا التغيير بقوله تعالى مخبراً عن قول الشيطان: {وَأْمُرْهُمْ فليغيرن خلق الله} - النساء/119، فقد جاء في صحيح مسلم عن ابن مسعود أنه قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات والنامصات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات لخلق الله عز وجل» ثم قال: ألا لعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله عز وجل، يعني قوله {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا} الحشر/7.

ثانياً: أما من اجتمع في أعضائه علامات النساء والرجال.. فينظر فيه إلى الغالب من حاله فإن غلبت عليه الذكورة جاز علاجه طبيياً بما يزيل الاشتباه في ذكوره.. ومن غلبت عليه علامات الأنوثة جاز علاجه بما يزيل الاشتباه في الأنوثة.. سواء كان العلاج بالجراحة أم بالهرمونات لأن هذا مرض والعلاج يقصد به الشفاء منه وليس تغييراً لخلق الله عز وجل".

4. وقرار هيئة كبار العلماء رقم/ 176 / تاريخ 3 / 17 / 1413 حيث جاء فيه ما يأتي:

"...فإن مجلس هيئة كبار العلماء في دورته التاسعة والثلاثين المنعقدة في مدينة الطائف في الفترة من 24 \ 1413 \ 2 هـ إلى 18 \ 3 \ 1413 هـ اطلع على الاستفتاء الوارد من استشاري طب الأطفال د . إبراهيم بن سليمان الحفظي المؤرخ في 25 \ 11 \ 1412 هـ المتعلق بطفلة أنثى اتضح بالفحص الطبي عليها أنها تحمل بعض خصائص الذكورة، ودرس المجلس موضوع تحويل الذكر إلى أنثى والأنثى إلى ذكر، واطلع على البحوث المعدة في ذلك، كما اطلع على قرار المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي الذي أصدره في دورته الحادية عشرة في الموضوع.

وبعد البحث والمناقشة والدراسة قرر المجلس ما يلي:

أولاً : لا يجوز تحويل الذكر الذي اكتملت أعضائه ذكوره، والأنثى التي كملت أعضاؤها أنوثتها إلى النوع الآخر، وأي محاولة لهذا التحويل تعتبر جريمة يستحق فاعلها العقوبة؛ لأنه تغيير لخلق الله، وقد حرم سبحانه هذا التغيير بقوله تعالى مخبراً عن قول الشيطان: {وَأْمُرْهُمْ فَلْيَغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ} . وقد جاء في صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه- أنه قال: لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات لخلق الله عز وجل، ثم قال: ألا لعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله عز وجل: وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا".

التوصيات:

1. تشجيع الكشف المبكر منذ الولادة من قبل الأطباء والتأكد من عدم وجود اختلال في الجهاز التناسلي للمولود ، وإذا وجد خلل فيمكن علاجه في سن مبكر.
2. إنشاء مركز طبي متخصص بعمليات تصحيح الجنس أسوة بالمراكز الطبية المتخصصة، بحيث تكون عمليات تصحيح الجنس خاضعة تماماً لإشراف الدولة.
3. تخصيص جناح خاص بالمستشفيات المتخصصة لمتابعة حالات الأشخاص الذين لديهم أعراض اضطراب الهوية الجنسية بمساعدة من المختصين في علم النفس و الأطباء النفسانيين لإرجاعهم إلى السلوك السوي و إستعادة الإحساس بهويتهم الجنسية..

المراجع

1. د. مكرلوف وهيبه: الأحكام القانونية لنظام تغيير الجنس، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
2. د. منال مروان منجد: عمليات تحويل الجنس في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16 ، العدد 2، ديسمبر 2019
3. د. سعيد إبراهيم دويكات ، أ. وفيه المصري : عمليات تحويل الجنس... نظرة علمية شرعية ، كلية الشريعة جامعة النجاح الوطنية . 2019
4. أ. ضياء فيصل محمد : أثر التحول الجنسي وفق أحكام الفقه والقانون ، الطبعة الأولى، مطبعة السيماء، بغداد، 2017.
5. أ. مرزوق عبد الكريم: التغيير الجنسي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة د. الطاهر مولاي سعيد، 2016.
6. أ. د. محمد علي البار وأ. د. ياسر صالح جمال: الذكورة و الانوثة بين التصحيح و التغيير و الاختيار، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة، 2005
7. أ. الشهابي إبراهيم الشراوي: تثبيت الجنس وأثاره: دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، الطبعة الأولى، دار الكتب القاهرة، 2002.
8. أ. عباس فاضل عباس :تحويل نوع الجنس البشري، ، رسالة ماجستير كلية القانون، جامعة بغداد، 2013.
9. أ. عامر نجيم :تغيير الجنس بين المنع والاباحة، دراسة مقارنة، ، مجلة الفقه والقانون، العدد الثالث والثلاثون، 2015.
10. د. حاتم أحمد عباس :تغيير الجنس البشري وموقف الشريعة منه، مجلة ديالى، العدد الثاني والخمسون، 2011.
11. أ. فرحان بن همساوي وأ. مصطفى بن محمد جبيري شمس الدين :حكم تحويل الجنس دراسة تقييمية في ضوء مقاصد الشريعة، ، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2018.
12. د. أنس أبو شادي: تصحيح الخنثى المشكل في ضوء الطب الحديث ، مجلة ملية الدراسات الاسلامية بنات، دمنهور العدد الثاني، المجلد الثالث، 2017 م.

13. د. محمد شافعي بوشية: جراحات الذكورة والانوثة في ضوء الطب والفقہ الاسلامي، دار الفلاح.
14. د.فاطمة خليفة:اضطراب الهوية الجنسي وعلاقته بالقلق ومفهوم الذات، مجلة الارشاد النفسي، مصر ، أبريل 2015 ، العدد 42، ص 103.
15. أ.د. عادل ناصر حسين: أثر تغيير الجنس في مسائل الأحوال الشخصية. مجلة العلوم القانونية/ كلية القانون - جامعة بغداد / العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون الخاص المنعقد تحت عنوان "استدامة قواعد القانون الخاص والتحديات المعاصرة " من 6-7/ 11/2019
16. د. شوقي إبراهيم عبد الكريم علام، تحديد الجنس و تغييره بين الحظر و المشروعية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011.
17. أنس محمد إبراهيم، تغيير الجنس و أثره في القانون المدني و الفقہ الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2003
18. أ. مرزوق عبد الكريم :التغيير الجنسي (رسالة ماجستير) ، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة ، الجزائر ، 2016
19. د. فواز صالح: جراحة الخنثة وتغيير الجنس، جامعة دمشق، ط 2005.
20. د. عبدالله بن صالح الربيعي: "اضطراب الهوية الجنسية: دراسة فقهية طبية"، مجلة الجمعية الفقهية السعودية. العدد 27، ديسمبر 2015، ص 332
21. فيكي هليسون : علم نفس الجندر، ترجمة د. ياسمين حداد ، دار الفكر ، 2020 عمان
22. . د. حسان شمسي باشا ، د ماجد شمسي باشا : الجراحة التجميلية : رغبات جامحة وضوابط شرعية ،دار القلم ،دمشق ،2020